ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية
خلال الفترة من ١٩٠٢- ١٩٨٨م

د. محمد محمود السريباني*

توطئة : الحاضرة والبادية مفهومان متقابلان في اللغة، يشير الأول منهما إلى المدن والقرى والمنازل المسكونة، فيما يشير الثاني للأرض التي لا حضر فيها، ويعيش أهلها على الظعن والرحيل، طلباً للماء والكلاء.

والحضري هو ساكن المدن والقرى، على عكس البدوى الذي يسكن البادية، وهي جزء من الصحراء تتوافر فيه بعض وسائل العيش. لذا نلمس من مصطلح الحضر أنه يرتبط بحياة الاستقرار التي تشمل المدينة والقرية على السواء، ويميزها عن حياة الظعن والترحال التي هي من سمات البادية.

إن هذا المفهوم اللغوي للحضر قد تغير إلى مفهوم اصطلاحي. فقد برز مفهوم الحضر في الدراسات الاجتماعية ليعبر فقط عن المدينة دون القرية. وشهد التطور التاريخي للعلم بروز علم الاجتماع الحضري، وعلم الاجتماع الريفي لدى علماء الاجتماع. ويعالج الأول الأمور المتعلقة بسكان المدن، بينما يطرح الثاني قضايا الريف ومشكلاته. كما برز مفهوم جغرافية المدن في مقابل جغرافية الريف عند علماء الجغرافيا.

وهكذا اقتصر مفهوم الحضر على معالجة سكان المدينة وما يرتبط بها. وهذا المفهوم هو الذي سنتبناه عند دراستنا لملامح التحضر في المملكة العربية السعودية.

إن هدف هذا البحث هو إبراز المراحل المختلفة التي شهدتها الحياة الحضرية في المملكة العربية السعودية منذ بداية القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر.

ثم إظهار سمات كل مرحلة من هذه المراحل من حيث مستوى التحضر والعوامل المؤثرة في زيادة هذا المستوى مع إبراز بنية النسيج الحضري في المراكز الحضرية، وكذلك المرافق العامة والخدمات التي تقدمها هذه المراكز.

* أستاذ بجامعة أم القرى - قسم الجغرافيا - بمكة المكرمة

وحتى نضع صورة التحضر في المملكة العربية السعودية ضمن إطارها الصحيح لا بد أن نعطي صورة مبسطة عن التحضر في العالم، ثم التحضر في الوطن العربي ثم التطور التاريخي للتحضر في الجزيرة العربية كمدخل طبيعي لدراسة التحضر في المملكة العربية السعودية يساعد في رسم الصورة العامة ويبرز النقلة الحضارية للمملكة بهذا الخصوص.

التحضر في العالم :

التحضر عملية يتحول بمقتضاها المجتمع الريفي إلى مجتمع حضري أو تأخذ القرية طابع المدينة، ويظهر التحضر من خلال صورتين متكاملتين هما :

التحضر الطبيعي :

الذي يعني أماكن الإقامة الدائمة للأفراد في المناطق الحضرية.

التحضر الاجتماعي :

الذي يعني العمليات الاجتماعية التي يكتسب الناس عن طريقها عناصر الثقافة المادية وغير المادية، وأنماط السلوك والتفكير التي تمثل خصائص مميزة للمدينة[1].

وعلى هذا فإن مفهوم التحضر يعني في الحقيقة ـ أكثر من انتقال الناس من القرية إلى المدينة والمعيشة بها. أو التحول من العمل الزراعي إلى مختلف اشكال العمل في المدينة. إذ أن مجرد انتقال الفرد إلى المدينة لا يعني تحضره بالضرورة. فقد يظل المهاجر إلى المدينة محتفظاً بالأسلوب الريفي في التفكير والسلوك، بالرغم من بعده عن مجتمعه الأصلي في الريف. وبنفس المعنى فإن الريفي قد يكون متحضراً إلى أبعد الحدود بالرغم من عدم تغييره للمجتمع الريفي الذي ينتمي إليه أو العمل الزراعي الذي يشتغل به. فعملية التحضر تتضمن تغييرات جوهرية في أنماط التفكير والسلوك التي يلتزم بها الناس في حياتهم، كما تتضمن تغيرات جوهرية في قيم هؤلاء الناس.

وعلى هذا الأساس فالتحضر لا يتمثل في مجرد صور التكتل البشري في إطارات بيئية فقط، وإنما أيضاً في طريقة الحياة القائمة (way of life) وانعكاساتها المختلفة.

إن التحضر عملية تغيير بطيئة تعمل على بلورة المجتمع المحلي في فترة معينة من الزمن، وتحدث به عملية تغيير اجتماعي معقد تؤثر في المجتمع ككل، وينجم عنها ظهور أنماط واتجاهات جديدة. وهو من هذه الوجهة ظاهرة متحركة (ديناميكية) فعالة تؤثر في المدينة ونظمها. وليس ظاهرة جامدة (استاتيكية) استقرارية، . لأنها تحمل في مضمونها عناصر التغير الاجتماعي وتعبر عن حركة تغيير عميقة تصيب المجتمع وتنقله من نمط الحياة الريفية إلى نمط الحياة الحضرية.

---

(1) (Costello, 1977 : VIII)

وفي مجال توضيح مصطلح التحضر لا بد من الإشارة إلى درجة التحضر التي يقصد بها نسبة سكان المدن لمجموع السكان في بلد ما في وقت معين. إن هذه النسبة آخذة في الزيادة بصورة مضطردة، وهي التي يطلق عليها مصطلح النمو الحضري الذي يعني ببساطة زيادة عدد سكان المدن.

تختلف دول العالم فيما بينها من حيث المراحل التي قطعتها في مضمار النمو الحضري، فهناك دول تتميز بانخفاض نسبة السكان الحضر، حيث نجد أن معظم سكانها يتركزون في مناطق ريفية وقروية بعيداً عن حياة المدن.

فهذه الدول ما زالت قابعة على هامش الحياة الحضرية الحديثة. وبالمقابل هناك دول أخرى قطعت أشواطاً طويلة في مجالات الحياة الحضرية والسكن في المدن.

إن الجدول التالي رقم (١) يظهر نسبة سكان الحضر موزعة على قارات العالم ووحداته السياسية الكبرى. ومنه يظهر أن نسبة سكان المدن في العالم تصل إلى ٤٠٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٤م. وتختلف دول العالم النامي أو ما يطلق عليه اسم دول العالم الثالث عن دول العالم المتقدم إذ ترتفع هذه النسبة في دول العالم المتقدم إلى ٧١٪، في حين تتدنى في دول العالم النامي إلى ٣٢٪ فقط.

إن الحضرية تبدو عالية بصورة رئيسة في قارات أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا. إذ تقترب نسبة سكان المدن من ثلاثة أرباع سكان أوروبا وأمريكا الشمالية، وتصل إلى ٨٦٪ من سكان استراليا. أما آسيا وإفريقيا فتتدنى فيهما نسبة التحضر إلى ٣١، ٢٩٪ على التوالي، غير أنه يمكن القول: إن بعض أقطار آسيا كالهند والصين تحوى نسباً عالية من سكان المدن، غير أن كبر حجم السكان الكلي يخفي هذا الكم الكبير من سكان المناطق الحضرية.

إن نسبة سكان الحضر في العالم قد زادت زيادة كبيرة خلال هذا القرن، وهذه الزيادة نراها في دول العالم الثالث بصورة أكبر من دول العالم المتقدم وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة نسبة المواليد من جهة ولضخامة نسبة الهجرة من الريف إلى المدن من جهة أُخرى، وكان من نتائج الحضرية بروز ما يسمى بالمدن المليونية التي كانت ظاهرة محدودة جداً في نهاية القرن الماضي، إذ لم يكن عدد المدن المليونية عام ١٨٧٠م ليزيد عن (٧) مدن، إرتفع في بداية القرن العشرين إلى (٢٠) مدينة، وهو الآن يقارب الـ ٢٤٠ مدينة. وقد وصلت أعداد بعض المدن إلى أرقام خيالية. إذ يبلغ عدد سكان طوكيو وضواحيها ما يزيد عن ٢٥ مليون نسمة. وكذلك سكان نيويورك الكبرى الذين يزيد عددهم عن ١٦ مليوناً ومدينة مكسيكوستي التي تقارب الـ ١٤ مليوناً نسمة.

إن التحضر في العالم الثالث الذي يتمثل في ظهور مدن كبرى وارتفاع نسبة السكان المقيمين في هذه المدن لا يمكن مقارنته بالتحضر الموجود في دول العالم المتقدم. إن ارتفاع نسبة التحضر في

جدول (١)
سكان العالم ونسبة سكان المدن موزعة على قارات العالم

	عدد السكان بالمليون	نسبة سكان الحضر
آسيـــا*	١٧٤٨	٣١
أفريقيـــا	٥٣١	٢٩
أمريكا الجنوبية	٣٩٧	٦٥
أوروبـــا**	٤٩١	٧٢
أمريكا الشمالية	٣٦٢	٧٤
أستراليـــا	١٥,٥	٨٦
الاتحاد السوفيتي	٢٧٤	٦٤
الصـــين	١٠٣٥	٢١
العالم النامي	٣٥٩٦	٣٢
العالم المتقدم	١١٦٦	٧١
العـالـــم	٤٧٦٢	٤٠٪

* هذا الرقم يشمل عدد سكان آسيا عدا الصين، أما عدد سكان القارة مع الصين فيبلغ ٢٧٨٢ مليون نسمة وتبلغ نسبة التحضر على مستوى القارة ٢٧٪.

** هذا الرقم يشمل أوروبا عدا الاتحاد السوفيتي.

المصدر : (Population Reference Bureau INC «1984 world population Data Sheet»)

دول العالم المتقدم ترتبط بصورة مباشرة بارتفاع مستوى المعيشة وزيادة قطاع الطبقة الوسطى في المجتمع وهذا معناه انتعاش سكان المدن وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

أما التحضر على مستوى العالم النامي فلا يتواءم دائماً مع ارتفاع مستوى المعيشة إذ يزداد عدد سكان المدن دونما تحسن ملموس في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يعبر عن بعض الباحثين بإسم التحضر الكاذب.

والتحضر الكاذب يعني أن المدنَ ليس فيها الفرص الكافية التي تواجه بها الأعداد المتزايدة من الوافدين إليها من الريف، أو من أبناء المدن نفسها، الذين يتزايدون بصورة أكبر مما تستطيع المدن تقديمه من فرص وخدمات. ومن هنا تقل الفرص المتاحة للسكان وتتدهور المرافق العامة والخدمات التي تنمو بصورة لا تتواكب مع الزيادات السكانية المضطردة.

التحضر في الدول العربية :

بلغ عدد سكان الوطن العربي قرابة ١٨٤ مليون نسمة عام ١٩٨٤ . منهم ما يقرب من ٤٥٪ من سكان المدن . وتختلف نسبة سكان الحضر بين دولة وأخرى . حيث نجد أن بعض أقطار الوطن العربي يغلب على سكانها الحياة ذات الطابع الريفي والقروى، في حين نجد أن بعضها الآخر ترتفع فيه نسبة سكان المدن ارتفاعاً ملموساً (انظر جدول رقم ٢) .

يمكننا تقسيم دول العالم العربي إلى ثلاث مجموعات على أساس نسبة السكان الحضر في كل منها :

١ - **المجموعة الأولى** : والتي تقل فيها نسبة سكان الحضر عن ٣٠٪ من مجموع سكان الدولة ويطلق عليها دول متدنية التحضر، وتشمل أقطار : السودان، والصومال، وموريتانيا، وعمان واليمن الشمالي.

٢ - **المجموعة الثانية** : وتتضمن تلك الدول التي تتراوح فيها نسبة التحضر من ٣٠ ـ ٥٠٪ ويطلق عليها دول متوسطة التحضر : كسوريا، والمغرب، ومصر.

وهذه الأقطار تحوى نسبة عالية من السكان الحضر، غير أن كبر حجم السكان الكلى يخفى العدد الكبير من سكان المدن، فتبدو نسبة سكان المدن متدنية نسبياً.

٣ - **المجموعة الثالثة** : وهي الدول ذات المستوى الحضري العالي حيث تزيد نسبة التحضر عن ٥٠٪ وتدخل ضمن هذه المجموعة أقطار الخليج العربي، وأقطار بلاد الشام، وتونس، والجزائر، وليبيا.

وعند إمعان النظر في الظروف التاريخية التي صاحبت عملية التحضر يمكن أن تقسم أقطار العالم العربي بموجب هذه الظروف إلى ثلاثة أنواع متباينة أيضا هي :

١ - **التحضر القاعدي** : هو عملية النمو الحضري التي يكون فيها التطور تدريجياً ارتقائياً والنمو الحضري القاعدي يكون عادة انعكاساً للتناسق في التحول الذي تشهده القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية. فالتوازن في نمو هذه القطاعات يؤدي إلى اتساع مستمر في أنشطتها مما يخلق لديها قدرات استيعابية واسعة لامتصاص المزيد من الأيدي العاملة التي تتحول مع الأيام إلى سكان حضر وتعتبر مصر وسوريا والعراق والجزائر والمغرب ممثلة لهذا النمط من التحضر[١].

٢ - **التحضر البدائي** : ويعكس ذلك حياة دول : إما انها لم تدخل في الحياة الحضرية الحديثة إلا منذ فترة وجيزة، أو أنها تختلف عن اللحاق بسلسلة التطورات الحضرية الواسعة التي

---

(١) أبو عياش، عبدالإله، أزمة المدينة العربية، ١٩٨٠، ص ١٢١.

جدول رقم (٢)
نسبة التحضر وعدد السكان في العالم العربي

القطـــر	عدد السكان (بالمليون)	نسبة التحضر
الجزائر	٢١,٤	٥٢
مصر	٤٧,٠	٤٤
ليبيا	٣,٧	٦٢
المغرب	٢٣,٦	٤٢
السودان	٢١,١	٢١
تونس	٧,٠	٥٢
موريتانيا	١,٨	٢٣
جيبوتي	٠,٣	٧٤
الصومال	٥,٧	٣٠
سوريا	١٠,١	٤٨
لبنان	٢,٦	٧٨
فلسطين	٤,٢	٨٧
الأردن	٣,٥	٦٠
العراق	١٥,٠	٦٨
السعودية	١٠,٨	٧٠
الكويت	١,٦	٩٠
عمان	١,٠	٨
قطر	٠,٣	٨٧
البحرين	٠,٤	٨١
الإمارات	١,٥	٨١
اليمن الشمالي	٥,٩	١٢
اليمن الجنوبي	٢,١	٣٨
الإجمالي	*١٩٠,٦	

المصدر : (Population Reference Bureau INC «1984 World population Data Sheet»)

شهدها العالم، فتطور قطاعاتها الإنتاجية بقي محدود أو مرتبطاً أساساً باقتصاديات بسيطة غير متطورة كالزراعة. ومما يزيد من التخلف الحضري لهذه الدول أن أدوات الإنتاج وأساليبه تكون بدائية إلى درجة لا تسمح بتكوين فائض إنتاجي يسمح بتوسع القاعدة الاقتصادية الحضرية، كما أن مثل هذه الدول بحكم ظروفها الطبيعية الصعبة قليلة السكان أو الكثافة السكانية، ولهذا فإن احتمال نمو وتطور نويات حضرية كبيرة ضئيل. وتعتبر أقطار اليمن الشمالي والصومال وموريتانيا أمثلة بارزة لهذا النوع من التحضر[1].

٣ - **النمط الفجائي** : إن النمو الحضري في هذا النمط من التحضر يكون سريعاً وفجائياً، بحيث يخرج عن المعدلات المألوفة. والتحضر السريع يأتي نتيجة تغيرات فجائية كالتطور في أساليب الإنتاج، كأن يحدث تطور تكنولوجي يؤدي إلى تطور اقتصادي سريع. وهذا التطور الاقتصادي يؤدي إلى جذب الآف المهاجرين الذين يتحولون إلى سكان حضر. وتأتي هذه التغيرات الفجائية أحياناً نتيجة اكتشافات لمصادر الثروة مما يؤدي إلى اندفاع السكان بحثاً وراء فرص اقتصادية جديدة.

وفي الوطن العربي أخذ الاندفاع الشديد وراء اكتشاف البترول يغير من ملامح الخريطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسكانية للمناطق التي اكتشف فيها النفط. فشهدت مدن البترول حركة نمو سكاني سريعة نتيجة تدفق الباحثين عن حياة اقتصادية أفضل. وزادت الهجرة إلى هذه المدن، وزادت نسبة سكان الحضر بشكل فجائي وسريع. وكان نموها أقرب إلى الطفرة منه إلى النمو الطبيعي. وظهر ذلك جليًّا في أقطار دول الخليج العربية وليبيا التي تحولت قراها السابقة خلال سنوات قليلة إلى مدن عامره ومزدهرة خلال فترة زمنية وجيزة. وهذا النمط هو الذي يمثل الثورة الحضرية التي شهدتها المملكة العربية السعودية التي هي مجال دراستنا في هذا البحث.

التطور التاريخي للتحضر في الجزيرة العربية

عرفت الجزيرة العربية المراكز الحضرية منذ وقت مبكر، يرجعه بعضهم إلى ١٠٠٠ سنة قبل الميلاد. وكان ذلك مرتبطاً باستئناس الجمل وتنشيط حركة القوافل التجارية البرية عبر شبه الجزيرة العربية وتذكر الآثار الآشورية أن العرب كانوا يصدون غزوات الآشوريين في مدينتين تقعان شمال الجزيرة هما ادوماتو (دومة الجندل) وتيماء.[2]

تعتبر شبه الجزيرة العربية ملتقى طرق التجارة العالمية في العالم القديم، لا سيما الطرق التي تصل الشرق الأقصى والهند بالشرق الأوسط براً عن طريق أواسط آسيا إلى إيران والعراق فحوض

(١) أبو عياش، عبدالإله، المرجع السابق، ص١٢٢.

(٢) قاضي، عمر عبدالله وابراهيم، حازم محمد، تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية، ١٩٨١، ص ٢١.

البحر الأبيض المتوسط، وبحرا بطريق الملايو وحول الهند والخليج العربي، أو حول الجزيرة العربية إلى البحر الأحمر أو اليمن لتنتهي بالشام ومصر[1].

ومع إزدهار الحركة التجارية عبر أراضي شبه الجزيرة العربية وعلى طول سواحلها ازدهرت بعض المدن على امتداد طرق التجارة. فعلى الجانب الغربي لشبه الجزيرة ازدهرت، مدن : نجران، وجرش، والفاو، ومكة والطائف، والمدينة، والعيص، وخيبر، وديدان، ومدائن صالح، وتيماء، وروافة، والبدع، وقرية.

وعلى امتداد الجانب الشرقي قامت مدن : تاروت، والجرهاء، وجوان، وتاج، والحنا. كما ازدهرت مدن : دومة الجندل، وقريات الملح، وآثاراً بالبادية في شمال شبه الجزيرة العربية[2].

لقد كانت المراكز السابقة بالإضافة إلى مواقعها Site على طرق التجارة العالمية تمتاز بمواضع Situation حيوية هامة ساعدت على بقائها واستمرارها حتى بعد اضمحلال طرق التجارة العالمية. لقد كان القسم الأكبر من المدن السابقة يقع ضمن أودية زراعية أو في مناطق واحات خصيبة تكفل بقاءها واستمرارها، الأمر الذي جعل هذه المراكز الحضرية نقاط جذب لمجموعات سكانية بدوية يفاجئها القحط في الصحراء فتتسلل لتلك الواحات لتضمن لنفسها استمرارية الوجود. وبمرور الزمن تستقر وتتوطن وتزرع الأرض وتشيد البيوت وتستبدل حياة التنقل والترحال بحياة الاستقرار بالمدن، وتلك أولى خصائص المجتمع الحضري.

أما ثاني تلك الخصائص فيتمثل باعتماد التجارة. والتجارة الواسعة أساس للنظام الاقتصادي في المدينة. وقد أدى التبادل التجاري الواسع إلى تلاقح ثقافي وحضاري تم بين المراكز الحضرية في الجزيرة العربية، وبين حواضر العالم القديم : في اليمن، والشام، والحبشة، والعراق وإيران والهند.

أما السمة الثالثة فهي الانفتاح السكاني في هذه الحواضر. ذلك الانفتاح الذي ضمن استمرارية الهجرة والنزوح إلى هذه المدن، ففي مكة مثلاً ـ تلك المدينة التي ترجع أهمية موضعها بجانب كونها مركزاً متميزاً إلى اختيار النبي إبراهيم الخليل عليه السلام لها دار إقامة لولده أسماعيل، ثم بناء الكعبة المشرفة فيها ـ كان السكان وأغلبهم من قريش يعمدون إلى تسهيل طرق القدوم عن طريق عقد معاهدات أمنية وتجارية مع حكام المناطق المجاورة في العراق والشام واليمن، كما عمدوا إلى إشراك معظم القبائل الواقعة على طرق تجارتهم بهذا النشاط التجاري. الأمر الذي ساعد على ازدهار وتطور المدن الأخرى التي هي في واقع الحال محطات على الطريق الذي تعبره القوافل التجارية في ذهابها بين اليمن والشام.

---

(١) الدوري، عبدالعزيز، مقدمة في تاريخ صدر الاسلام، ١٩٦١، ص ٣٩.

(٢) قاضي، عمر عبدالله وابراهيم، حازم محمد، المرجع السابق، ص ٢١.

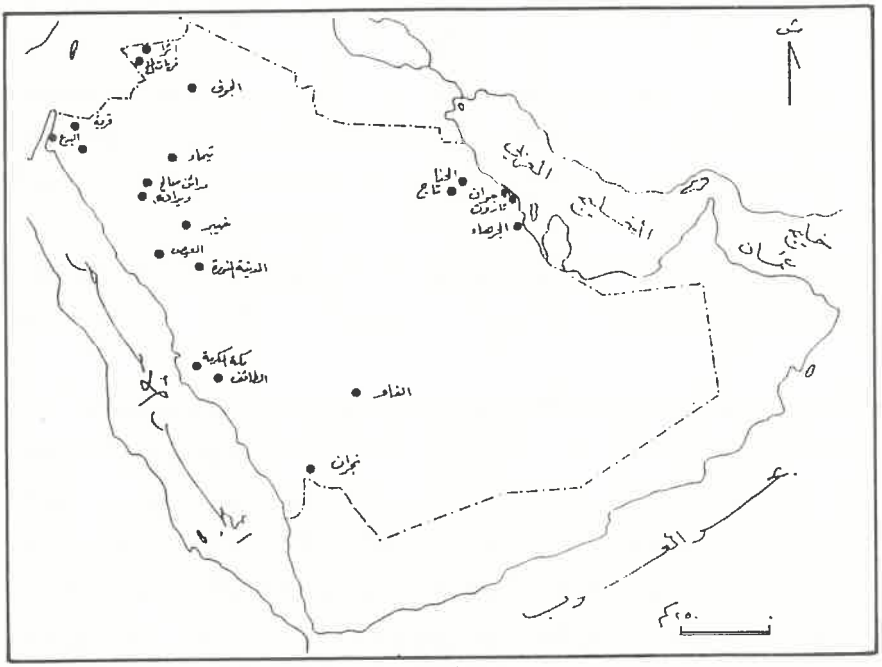

شكل (١)

المدن القديمة الواقعة على خطوط التجارة العالمية

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد ارتضت قريش أن تضع لكل قبيلة صنماً خاصاً في الكعبة، يأتي اتباعه لزيارته، كما أقامت المهرجانات الأدبية في الأسواق التجارية الموسمية (سوق عكاظ، ومجنة، وذو المجاز) لإظهار نوابغ القبائل في الشعر والخطابة والادب، فتقاطر الناس إلى مكة، واستوطن بها عدد كبير من الأجانب ينتمون لقبائل مختلفة، وأُمم مختلفة، تعايشت مع بعضها البعض، وكان من نتيجة ذلك ظهور الصناعات الحرفية التي كان يمارسها الوافدون إلى المدينة.

أما أبناء قريش فكانت تسند إليهم في العادة الخدمات الواجب تقديمها في الحج. وقد احتكر هؤلاء ـ بالإضافة إلى ذلك ـ التجارة والمناصب الإدارية المهمة [١].

ولما جاء الإسلام كانت الجزيرة العربية مهده وموطنه الأول، وأشرق نور الإسلام من بطاح مكة، ومع إشراقة الإسلام وهجرة الرسول الكريم إلى يثرب برز نجم المدينة المنورة التي شع منها

(١) حسون، تماضر محمد والرفاعي، حسين علي، «التحضر والتغيرات في التركيب الاجتماعي وأثر ذلك في الجريمة والانحراف»، الرياض، ١٩٨٦، ص ٢ ـ ٣.

الإسلام إلى مختلف بقاع الجزيرة العربية الأخرى، ثم إلى البقاع المجاورة ليشمل الرقعة الأرضية للعالم الإسلامي اليوم. وأصبحت مكة المكرمة قبلة المسلمين، ومهوى أفئدتهم، والمكان الذي يتطلعون لزيارته لأداء الركن الخامس من أركان الإسلام وهو الحج. وصارت المدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية إبان عهد الرسول الكريم والخلفاء الراشدين. وزاد عدد سكان المدينتين وعظمت ثرواتهما وزاد النشاط التجاري فيهما. ورافق ذلك توسع مدينة الطائف، وظهور مدينة جدة كميناء رئيس يخدم مكة المكرمة، بعد أن أمر عثمان بن عفان الخليفة الراشدي الثالث بجعل جدة ميناء لمكة بدل ميناء الشعيبة بحر مكة القديم. وظهر ميناء الجار ليخدم المدينة المنورة، ثم قامت مدينة ينبع بهذا الدور، وأصبحت ميناء المدينة المنورة الذي يربطها بالعالم الخارجي.

وأستمرت مدن الحجاز بالرغم من انتقال مركز الخلافة إلى دمشق بالنمو والازدهار، فقد زادت الهجرة إليها بعودة الفاتحين من المهاجرين والانصار، وقدوم طلاب العلم إلى مراكز الإسلام الأولى. وقد تدفقت على المدينتين المقدستين أعطيات بني أمية السخية. وقد شغل الزهد والعبادة والعلم قسطاً من سكانها، كما شغل اللهو والفن والغناء البقية الباقية منهم، واستمر الحال كذلك في الفترة الأولى من الدول العباسية حيث كانت المدينتان المقدستان محل اهتمام الخلفاء الأول من دولة بني العباس، ثم دخلت الجزيرة العربية في عالم الاضطرابات السياسية فكانت مكة والمدينة ملجأ للخارجين على الحكومة المركزية في بغداد، وكان حبل الأمن مضطرباً، والبداوة على عداء تام مع سكان المدن وباستثناء مدن الحجاز التي كانت تلقي بعض الاهتمام من السلطات الحاكمة في خارج الجزيرة، كانت مدن وحواضر الجزيرة العربية عبارة عن قرى تحيطها الأسوار، ويساعد على وجودها واستمرارها كونها مراكز تسويق للمناطق المحيطة بها وتحوى بعض النشاطات الحرفية المختلفة ويمارس أهلها نظام الزراعة في الواحات التي تقع معظم هذه الحواضر ضمنها. وقد استمر هذا الحال طوال العهود التاريخية ابتداء من النصف الثاني للدولة العباسية، مروراً بالفاطميين والقرامطة وآل زنكي والأيوبيين والمماليك، وانتهاء بالدولة العثمانية التي استمر وجودها حتى الحرب العالمية الأولى.

مع بداية القرن العشرين وفي أخريات أيام الدولة العثمانية كانت المنطقة المعروفة بالمملكة العربية السعودية اليوم تنقسم إلى عدد من الحكومات المحلية المستقلة. وهذه الحكومات هي :

المملكة الحجازية، والسلطنة النجدية، والإمارة الرشيدية، وإمارة الأدارسة وإمارة آل عائض.

ولم تكن الحدود بين هذه الإمارات واضحة ومعروفة، إذ أن كلاً منها كان يحاول توسيع منطقة نفوذه على حساب المناطق الأخرى. إلا أنه على العموم نجد أن المملكة الحجازية كانت تشمل القسم الغربي من البلاد. أما السلطنة النجدية فقد كانت سيطرتها في المنطقة الوسطى (الرياض وما حولها) وكان حكم آل الرشيد في حائل وبعض المناطق الشمالية، والأدارسة في

الجنوب الغربي، فيما يعرف الآن بمنطقة جيزان. وانحصر حكم آل عائض في عسير في المنطقة الجنوبية.

المراحل الحديثة لتاريخ التحضر :

إن التاريخ الحديث للتحضر في المملكة العربية السعودية يمكن دراسته منذ مطلع القرن العشرين من خلال ثلاث مراحل متميزة، تختلف في كل منها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المراكز الحضرية. إن هذه المراحل هي :

١ - **المرحلة الأولى** : ويمكن أن تسمى بمرحلة توحيد المملكة، ابتداء من عام ١٩٠٢م وحتى ١٩٣٨م.

٢ - **المرحلة الثانية** : وهي مرحلة ظهور النفط وتمتد من ١٩٣٩م - ١٩٦٩م.

٣ - **المرحلة الثالثة** : وهي مرحلة الطفرة الاقتصادية والتخطيط وتمتد من عام ١٩٧٠م وحتى وقتنا الراهن.

سوف نتناول أهم سمات كل مرحلة من هذه المراحل ثم نتبعها بدراسة مستوى التحضر والهجرة، ثم نتبعه بدراسة البنية والنسيج في المراكز الحضرية، وأخيراً المرافق العامة والخدمات في المراكز الحضرية وستتضمن الدراسة ضمن هذا التصور عدد المدن وتوزعها الجغرافي ثم أعداد السكان وأصولهم وحركاتهم، ثم شكل البناء ومادته، إلى غير ذلك من الموضوعات التي تبرز تطور المدينة السعودية في هذه المراحل.

المرحلة الأولى ١٩٠٢ - ١٩٣٨م :

وتعرف بمرحلة توحيد المملكة. وقد تم هذا التوحيد على يد مؤسس المملكة العربية السعودية الأول «عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود» الذي كان هو وأسرته يعيش في منفاه في الكويت بعد احتلال عاصمتهم من قبل آل الرشيد في حائل.

لقد دخل عبدالعزيز الرياض عام ١٩٠٢م (١٣١٩هـ) واستعاد ملك آبائه فيها، ثم احتل القصيم عام ١٩٠٤م، وخلال الفترة من عام ١٩٠٧ - ١٩١٢م استطاع أن يوطد حكمه في منطقة الرياض وما حولها. وفي عام ١٩١٣م دخلت القوات السعودية إلى المنطقة الشرقية، وطردت الحامية العثمانية منها. وفي الحرب الأولى التي اندلعت نيرانها عام ١٩١٤م قرر عبدالعزيز الوقوف على الحياد، وصرف جل همه لتقوية جيشه، ولتوسيع نطاق حكمه على المناطق المجاورة.

وما أن حل عام ١٩٢١م (١٣٤٠هـ) حتى انضوت إمارة آل الرشيد إلى السلطنة النجدية. وفي عام ١٩٢٢م تمكن الأمير فيصل النجل الثاني لعبدالعزيز من احتلال عسير والحاقها نهائياً بالرياض، وفي عام ١٩٢٤م هاجمت القوات النجدية مدينة الطائف واحتلتها، تلاها دخول مكة المكرمة في نفس العام. وفي عام ١٩٢٥م استسلمت المدينة المنورة، تلاها سقوط جدة، وبذلك تم

احتلال الحجاز نهائياً، حيث نودي بعبدالعزيز ملكاً على الحجاز في ٨ يناير ١٩٢٦م. وفي اكتوبر من العام نفسه (١٩٢٦م) وضعت مقاطعة الأدارسة بموجب معاهدة خاصة تحت حماية نجد، ثم الحقت نهائياً كإحدى مناطق الدولة الفتية.

وهكذا توحدت أجزاء البلاد ضمن دولة واحدة. ثم صدر مرسوم ملكي عام ١٩٣٢م جعل إسم البلاد «المملكة العربية السعودية». ثم قسمت البلاد إبان هذه الفترة إلى عدد من المقاطعات الإدارية : هي الحجاز، ونجد، والإحساء والقصيم، وجبل شمر (حائل)، وعسير، والشمال، والجنوب، كما قسمت كل مقاطعة إلى عدد من الأمارات الصغيرة. وارتبطت جميع هذه المناطق بالسلطة المركزية بالرياض.

مستوى التحضر : يمكن القول : إن عدد سكان المدن في بداية القرن العشرين لم يكن ليتجاوز الـ ١٠٪ على أكثر تقدير. وكان الناس باستثناء مدن الحجاز غير ميالين لسكني المدن، نظراً لعدم الاستقرار السياسي فيها. وبعد توحيد المملكة بدأ الأمن والاستقرار يخيم على ربوع البلاد، فزاد عدد سكان المدن والحواضر. لقد قدر عدد سكان المملكة عام ١٩٣٢م بين ١,٥ ـ ٢ مليون نسمة. كما قدر عدد سكان المدن بحوالي ٢٠٪ من إجمالي السكان. وبافتراض أن عدد السكان هو ١,٥ مليون نسمة يكون عدد سكان المدن قرابة ٣٣٠,٠٠٠ نسمة، يتوزعون على عدد من المدن في مختلف مناطق المملكة[١].

إن المدن في هذه الفترة كانت قليلة العدد، وقليلة السكان أيضاً، يتركز أكبرها وأهمها في الحجاز حيث تقع مدن مكة وجدة والطائف والمدينة وينبع.

أما منطقة الرياض فلم تكن لتشمل سوى مدينة الرياض، يحيط بها عدد من القرى، أهمها الخرج والحوطة وليلي (قاعدة الأفلاج) وشقراء (قاعدة الوشم) والمجمعة (قاعدة سدير) والدوادمي أما الإحساء فكانت تضم مدينتي الهفوف والقطيف ومن قراها : المبرز والدمام.

أما مقاطعة حائل فلم تكن لتحوي سوى مدينة حائل.

أما الشمال فلم تكن فيه مدينة ذات بال. وإنما كانت هناك عبارة عن قرى تقوم في الواحات وبطون الأودية، يعيش أهلها من الزراعة والاتجار مع البدو وأهم هذه القرى تبوك، وسكاكا (قاعدة وادي السرحان) ثم قرى النبك وعرعر وطريف.

أما مقاطعة الجنوب والتي أطلقت على المناطق التهامية المنحدرة من جبال عسير فلم تكن تحوي من المدن سوى بلدة صبيا عاصمة الأدارسة السابقة ثم قرى جيزان وأبو عريش (الزركلي، ١٩٧٢ : ٢٣٤ ـ ٢٣٨).

---

(١) Mc Gregor, **R. Saudi Arabia, population and the making of a modern state,** 1972, p 227.

أما مقاطعة عسير فكانت قاعدتها بلدة أبها، وهي قرية كبيرة نسبياً يتبعها قرى خميس مشيط، وظهران الجنوب، ونجران (انظر شكل ٢).

ليس بين أيدينا تقدير دقيق لعدد سكان هذه المدن. وقد أعرضنا صفحاً عن ذكر تقديرات السكان لهذه المدن، نظراً لما تحويه من مبالغات. غير أن المدن الأربع الكبرى ذات السيادة هي : مكة، وجدة والهفوف، والرياض. وتحتل مكة المقام الأول في عدد السكان، وتعود سيادتها العددية إلى كونها بلد الإسلام الأول، ومركز الحجيج من كافة بقاع العالم الاسلامي.

أما جدة فقد زادت أهميتها نظراً لكونها المعبر البحري لمكة.

أما الهفوف والرياض فتقعان على امتداد طرق التجارة القديمة، بالإضافة إلى أن كلا منهما مركز تسويق مهم للمناطق المجاورة وزاد من أهمية الرياض كونها العاصمة السياسية للدولة الجديدة.

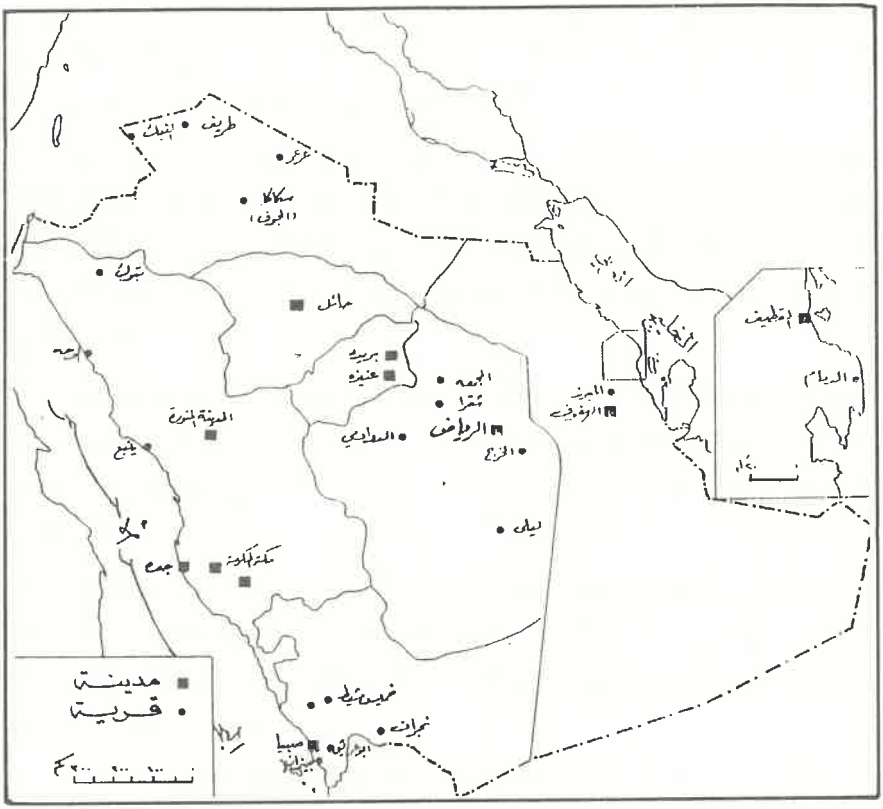

شكل (٢)

المدن الرئيسة وأهم القرى في المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م

يأتي بعد ذلك بريدة وعنيزة وحائل والمدينة والقطيف والمبرز والطائف، وهي واحات زراعية ومناطق تسويقية لما يحيط بها من قرى. ويأتي في ذيل القائمة مدينة صبيا التي أخذت أهميتها من ماضيها التاريخي كعاصمة سياسية سابقة للمنطقة ثم ميناء ينبع الذي كان يعتبر الميناء الثاني في الحجاز، وثغر المدينة المنورة البحري على البحر الأحمر.

الهجرة : تشكل المدن في العادة اقطاباً جاذبة للسكان تشجع على الهجرة إليها، غير أن الفتن الداخلية وعدم الاستقرار السياسي لم تكن تشجع على زيادة الاستقرار في المدن. ولم يكن السكان في المناطق المجاورة للمدن يحبذون الانتقال والسكني فيها، نظراً لأن مقومات عيشهم توجد في الريف من الزراعة وتربية الماشية. غير أن مدن الحجاز ومدن المنطقة الشرقية كانت استثناء من القاعدة. فقد استمرت باستقطاب عناصر وافدة معظمها من خارج الجزيرة، نظراً للطبيعة الدينية والتجارية لهذه المناطق. وبالرغم من أن العنصر العربي هو العنصر السائد غير أن المدن الحجازية تحوى أخلاطاً سكانية من جنسيات مختلفة. ففي مدن مكة والمدينة وجدة والطائف يوجد خليط سكاني من العرب والبخاريين والهنود والأفغان والأندونيسين وأهل الشام ومصر واليمن والعراق وبعض القادمين من إفريقيا السوداء[1].

لقد شهدت مدن الحجاز ازدهاراً سكانياً قبيل الحرب العالمية الأولى. إلا أن ظروف الحرب الأولى وإعلان الشريف حسين الحرب على الأتراك وماتلا ذلك من نزاع بين القوات النجدية والحجازية أثر على الطبيعة العالمية لهذه المدن. فخروج العثمانيين من المدينة قلل عدد سكانها من ٥٦,٠٠٠ نسمة قبيل الحرب الى ١٢,٠٠٠ نسمة عام ١٩٣٥، على ما يرويه إبراهيم رفعت باشا في كتابه مرآة الحرمين.

أما الطائف فقد اشتدت فيها أزمة العيش في أوائل الحرب، فهاجر كثير من سكانها، ثم كانت الثورة العربية فهدم عدد كبير من منازلها. وقد ذكر الزركلي في كتابه «ما رأيت وما سمعت» أن عدد الدور المسكونة في الطائف كان لا يزيد عن ١٠٠٠ بيت، وكان العدد قبل ذلك يزيد عن ١٥٠٠ بيت.[2]

وقد تأثرت مدن مكة وجدة بنفس الظاهرة، غير أنها ما لبثت أن استعادت حيويتها بعد ذلك نظراً للهجرات الوافدة التي زادت عن الهجرات النازحة، الأمر الذي أعقبه زيادة في عدد سكانها. فقد أصبحت مكة العاصمة الرسمية للدولة، واستقطبت جدة قناصل وسفارات الدول الأجنبية مما زاد في أهميتها وازدهارها.

أما مدينة صبيا فقد فقدت اهميتها بعد زوال دولة الأدارسة، وانخفض عدد سكانها كثيراً،

---

(١) كحالة، عمر رضا، جغرافية شبه جزيرة العرب، ١٩٦٤، ص ص ١٨٥، ٢٠٤.

(٢) كحالة، عمر رضا، نفس المرجع، ص ١٩٩.

وبدأ نجمها بالأفول، وبدأت جيزان تأخذ مكانها الطبيعي كبديل لمدينة صبيا. أما مدن المنطقة الوسطى والشرقية فلم تتأثر بالحرب الأولى نظراً لوقوف إبن سعود على الحياد، فازدهرت الرياض، وزاد عدد سكانها، وانتعشت مدن عنيزة وبريدة والهفوف والقطيف، واستوطنها الناس من المناطق الريفية المجاورة. ولم تستقبل هجرات خارجية، وإنما كانت زيادة سكانها عن طريق الهجرة الداخلية.

بنية المدن والنسيج العمراني فيها :

إن المقتطفات التالية هي وصف تاريخي لبعض المدن السعودية خلال هذه الفترة، ومن استعراض بعضها يمكن إظهار البنية العامة للمدن السعودية، والنسيج العمراني فيها.

١ - الرياض :

قال خير الدين الزركلي : الرياض كانت قبل عهد الملك عبدالعزيز - وفي السنين الأولى من حكمه - قلعة منبسطة كثيرة المنعطفات والتعاريج مبنية بالآجر النيء والطين، وظهر بها في أواخر عهد عبدالعزيز القصور والدور وأخذت تبتعد عن طرازها المعماري القديم.

ووصفها حافظ وهبه : يحيط بالرياض سور ضخم له عدة أبواب، على نمط المدن الشرقية. وتقفل هذه الأبواب وقت الحاجة. والسور محصن بأبراج عديدة لحماية البلدة. وأبنية الرياض من الطين واللبن، وهي قليلة النوافذ على الطريق العام، ويشكل قصر الملك ومنازل العائلة المالكة قسماً كبيراً من مساحة البلدة. وهي تشبه في بنائها قصور القرون الوسطى، من حيث السعة وإقامة الأبراج عليها[1].

٢ - المدينة المنورة :

قال عمر رضا كحالة : المدينة قسمان : المدينة القديمة ويحيط بها سور، ثم البلدة الحديثة، وبينهما فاصل يعرف بالمناخة. وأكثر أبنية المدينة من الأحجار المجلوبة إليها من المحاجر القريبة منها. وبيوتها ضيقة وغير منتظمة، أكثرها من غير رحاب، وهي مرتفعة البناء، ذات طبقتين وثلاث وأكثر. وقل أن تجد فيها بناء ذا طبقة واحدة[2].

٣ - جدة :

يحيط بها سور له خمسة أضلع بارتفاع أربعة أمتار، وبه تسعة أبواب. وهي أكبر موانى الحجاز، وتعد مركزاً تجارياً قديماً. مساكنها كمساكن مكة والمدينة، فيتكون المنزل من طبقتين إلى خمس. وتصنع الواجهات الأساسية من الخشب الهندي الأحمر. تختلف سعة شوارعها من ٨ -

(١) كحالة، عمر رضا، نفس المرجع، ص ١٠٢.

(٢) كحالة، عمر رضا، نفس المرجع، ص ١٨.

١٥ متراً، وحاراتها ضيقة، وغير منتظمة، وأبنيتها من الحجر الذي يأتون به من الجبال القريبة، أو الحجر المرجاني الذي يأتون به من شعاب البحر[١]

٤ - بريدة :

تقع على الجانب الأيسر من وادي الرمة. وهي من أكبر المدن النجدية، واحسنها نظاماً ونظافة، وطرقها أوسع من طرق الرياض وأبنيتها من اللبن، مؤلفة من ثلاث طبقات. وهي محاطة بسور يحمي البيوت والأسواق، يبلغ ارتفاعه ١٥ متراً. وبالشمال الشرقي من المدينة تقوم القلعة التي يبلغ ارتفاع جدارها ٤٠ قدماً، ويسمونها القصر، يسكن بها الأمير.[٢]

٥ - حائل :

مدينة عامرة ذات شوارع فسيحة منظمة، والقسم الرئيس يحيط به سور من الطين، إرتفاعه ١٥ ـ ٢٠ قدماً، عليه أبراج ذات شكل مستدير ويبلغ طول محيطه ٣ ـ ٤ أميال. وللسور خمسة أبواب وبيوت حائل مبنية بناءً حسناً، ومعظمها مؤلف من طبقة واحدة[٣].

إن المقتطفات السابقة التي تعطي أوصافاً لبعض المدن المهمة في البلاد تظهر كثيراً من الخصائص المشتركة منها :

١ - ان المدن إبان هذه الفترة كانت مبنية من الطين أو الحجارة. فنجد أن اللبن والطين ينتشر في مدن المنطقة الوسطى، أما الحجارة فتوجد في مدن الحجاز والمنطقة الشرقية بصفة عامة. ولم يكن الإسمنت المسلح قد دخل عالم البناء في هذه الفترة.

٢ - تغلبت الوظيفة الدفاعية على كل ما عداها، فأحيطت كل المدن تقريباً بأسوار عالية بمتوسط ٤ ـ ٥ أمتار على الأقل، وأقيمت عند نهايات الشوارع البوابات والحصون.

٣ - كانت المدن إبان هذه الفترة مقسومة إلى عدة أحياء سكنية تربط بينها الطرق المتعرجة وشبه المقفلة. وترتفع مسكانها إلى عدة أدوار. ويختلف عرض الشوارع بين مدينة وأُخرى، إلا أنها في الغالب قليلة العرض تتناسب مع حركة المشاة والدواب فيها، وتعطي مزيداً من الظلال للمارة في هاجرة النهار.

٤ - أما العناصر العمرانية فأهمها المسجد الجامع الذي يلعب الدور الرئيس، وتلتف المدن حول مسجدها الجامع الذي يحتل قلب المدينة، وبجواره يقوم السوق والشوارع التجارية، ثم تأتي المباني السكنية وفي ناحية معينة من المدينة ـ وغالباً ما تكون الأكثر تحصيناً ـ يقوم قصر الحكم، ومنازل الأُمراء، ومحلية القوم.

---

(١) كحالة، عمر رضا، نفس المرجع، ص ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

(٢) كحالة، عمر رضا، نفس المرجع، ص ١١٧.

(٣) كحالة، عمر رضا، نفس المرجع، ص ١٢٥.

٥ - أما شكل البناء فيختلف اختلافاً واضحاً بين مدن الحجاز ونجد، فالأبنية في الحجاز تستعمل فيها الحجارة والمنازل متعددة الأدوار والطبقات تنفتح على الخارج بنوافذ واسعة مغطاة بالرواشين والمشربيات الخشبية ذات الزخارف البديعة والتي تأثرت كثيراً بالأنماط الهندية والتركية والمصرية، وقلما يوجد الفناء أو الصحن الداخلي ويستعاض عنه بالتوسع الرأسي في بناء المنازل.

أما في نجد فالأبنية مادتها من الطين النيء (اللبن)، ويقل سمك الحائط في مرتفعه. والسقوف مسطحة، وهي من الطين الموضوع على جذوع النخل، أو فروع الأثل. ونوافذ الأبنية عبارة عن فتحات صغيرة على شكل مثلث لإدخال النور. وكل منزل له فناء كبير يستعمل لحفظ الدواب والسماد، والمنازل ذات الطبقتين قليلة[١].

المرافق العامة والخدمات :

لقد كانت أبرز مشاكل المدن هي مشكلة مياه الشرب، وهذه المشكلة كانت تواجه المملكة بأسرها. فقد كانت الرياض تشرب من آبار محلية مالحة، أما الموسرون من سكانها فيشربون من عين الشميسي من خارج الأسوار يحمل لهم على الدواب.

أما جدة فكان الماء فيها شحيحا يشرب أهلها مما يتجمع من ماء المطر في صهاريج يحفرونها لجمعه، وكان في جدة محطة تحلية صغيرة (كنداسة) من ماء البحر، بالإضافة إلى مياه تجلب لها من عين الوزيرية شرق جدة، وفي محاولة لسد الأزمة جلبت الحكومة السعودية محطة تحلية صغيرة أخرى، ومع هذا فكانت المدينة في ضيق شديد وحاجة ماسة للماء[٢].

أما مكة المكرمة والمدينة المنورة فكانت أحسن حالاً فزمزم ومياه عين زبيدة، وآبار الزاهر كانت المصادر للمياه في مكة، وفي المدينة يشرب الناس من عين الزرقاء ومن الآبار الأخرى المنتشرة في المدينة وضواحيها.

وعلى العموم فمياه الشرب كانت إحدى المشاكل الرئيسة التي تعاني منها البلاد السعودية عموماً إبان تلك الفترة. وقد اهتمت الحكومة بهذه المشكلة، وقد صادف أن زار المستر «كراين» أحد اثرياء أمريكا المملكة العربية السعودية عام ١٩٣١م، وقد سأل كراين الملك عما يمكن أن يقدمه من مساعدة للسعودية، فحدثه الملك بما تعانيه البلاد من الجفاف وقلة الماء وود لو يحضر إليها خبير جيولوجي يبحث عن آبار ارتوازية، ووعده كراين بذلك. ووصل إلى جدة عام ١٩٣١م المهندس الجيولوجي الأمريكي (توتيشل) لفحص الأراضي بحثاً عن الماء، غير أن الاختبارات الجيولوجية أظهرت إمكان وجود النفط بدل الماء[٣].

(١) كحالة، عمر رضا، نفس المرجع، ص ٩٠

(٢) الزركلي، خير الدين، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، ١٩٧٢، ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) الزركلي، خير الدين، المرجع السابق، ص ص ١٤٠ - ١٤٩.

أما الكهرباء فلم تكن موجودة في أي من المدن في هذه الفترة حيث كانت الشوارع العامة تضاء بقناديل الزيت في مكة وجدة، وبعض المدن الأخرى القليلة. وكان أول استعمال للكهرباء بالمسجد الحرام والمسجد النبوي بمكة والمدينة، وذلك عام ١٩٢٦م حيث كان المسجد فقط هو الذي يضاء دون بقية المدينة، ولم ينتشر استعمال الكهرباء في المدن السعودية إلا بعد عام ١٩٤٥م[١].

أما الخدمات الصحية فكانت في بدايتها حيث أنشئت عام ١٩٢٥م، مصلحة الصحة العامة في مدن مكة وجدة والمدنية والرياض والإحساء وعسير. وتتبع هذه المصلحة مستشفيات صغيرة ومراكز صحية تقدم الخدمات العلاجية بصورة مجانية.

أما التعليم فكان محدوداً ومقصوراً على بعض المدارس الأهلية والكتاتيب والمساجد. وكانت الحركة العلمية مزدهرة نسبياً في مدينة مكة ومدن الحجاز عموماً. أما في بلاد نجد فكان التعليم مقصوراً على الدراسات القرآنية والفقهية في المساجد. ولم تعرف المدارس النظامية إلا بعد عام ١٩٤١م.

أما الخدمات الهاتفية فكانت معروفة في مدن الحجاز قبل الحرب العالمية الأولى، وكانت تستخدم من قبل الموظفين الأتراك، وحكومة الشريف حسين. أما في نجد فتأخر وجود الهاتف اللاسلكي إلى منتصف العشرينات حيث أمر الملك بربط المنطقة بشبكة لاسلكية ثم دخلت الهواتف العادية وزاد استعمالها بعد عام ١٩٣٠م.

أما الخدمات البلدية فلم تكن موجودة إبان هذه الفترة. فإذا استثنينا مدينة مكة التي ظهرت فيها أول بلدية (أمانة العاصمة) عام ١٩١٢م (١٣٣٢هـ) فإن بقية المدن قد تأخر فيها إنشاء المجالس البلدية إلى العقد الثالث من القرن العشرين. ففي عام ١٩٢٦م صدرت التعليمات الأساسية لنظام الإدارة المحلية وتلا ذلك نظام دائرة البلدية الذي حدد تشكيل الجهاز الإداري للبلديات، وعند صدور هذا النظام كان بالمملكة خمس بلديات هي : أمانة العاصمة (مكة المكرمة)، وبلدية جدة، والمدينة، والطائف، وتبوك، أضيف إليها عام ١٩٣٣ بلدية الرياض ثم توالى ظهور بلديات جديدة فيما بعد.

لقد كانت هذه البلديات تمارس نشاطاتها في مراقبة الأسواق ومنح تصاريح البناء وخدمات النظافة وتنسيق الأعمال الحرفية[٢]

أما تعبيد الشوارع والذي هو أحد المهام الرئيسة للمجالس البلدية، فقد بدأ بالظهور أول الأمر بعد عام ١٩٣٢م، حيث ظهرت سفلَتتْ بعض الشوارع في مدينة جدة. وكانت وسائل

---

(١) الكردي، محمد طاهر، كتاب التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، ١٩٦٥، ص ١٢٤.

(٢) الحماد، محمد عبدالله. «نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق»، ١٩٨٣، ص ١٠١.

المواصلات هي الدواب والحيوانات (جمال، خيل، بغال، حمير) ولم يكن استعمال السيارة قد ظهر بعد. وكان أول استعمال للسيارات على نطاق ضيق ومحدود بعد عام ١٩٢٦م ولم يكن في البلاد طرق معبدة تربط المدن بعضها ببعض.

المرحلة الثانية (١٩٣٩ - ١٩٦٩م) :

وتبدأ هذه المرحلة بظهور النفط بكميات تجارية في البلاد بعد عام ١٩٣٩م، وقصة النفط تبدأ في أوائل الثلاثينات حيث كان الإنكليز قد سبقوا الأمريكين إلى التنقيب عن النفط في غربي الخليج، ولم تسفر بحوثهم عن نتيجة فكتبوا إلى ملك البلاد يأسفون على ما أضاعوا من جهد ومال، وكان الثري الأمريكي المستر «كراين» قد زار اليمن وعاد إلى مصر وأبدى رغبته في زيارة البلاد السعودية، فرحب به الملك، ووصل الى البلاد عام ١٩٣١م، وفي خلال الحديث بين الملك وكراين سأله كراين عما يمكن أن يقوم به من مساعدة للبلاد. فحدثه الملك بما تعانيه البلاد من الجفاف، وود لو يحضر إليها خبير جيولوجي يبحث عن الآبار الإرتوازية ووصل المهندس الجيولوجي الأمريكي (تويتشل) في العام نفسه للبحث عن الماء، ولم يجد الماء ولكن وجد البترول. وكلف تويتشل أن يتصل بالشركات الأمريكية ووافقت شركة ستاندرد أويل كومباني أوف كليفورنيا (Standard Oil of California) على ان تتبنى المشروع، ووقعت اتفاقية بين الجانبين عام ١٩٣٣م، ثم بدأ التنقيب عن الزيت عام ١٩٣٥م وعثرت الشركة على البترول عام ١٩٣٨م بالقرب من الدمام، وبقيق وأبو حدرية. وفي ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩م صدرت أول شحنة تجارية كبيرة زنتها عشرة آلاف طن من ميناء رأس تنورة في احتفال كبير حضره الملك. وكان ذلك إيذاناً بتدفق الذهب الأسود في كافة أرجاء البلاد.

لقد تطور إنتاج البترول وعائداته بمعدلات عالية بعد الحرب العالمية الثانية وقد رافق وجود النفط أمران هامان هما :

١ - ظهور المدن الجديدة.
٢ - زيادة الاعتمادات المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١ - ظهور المدن الجديدة :

لقد زاد عدد المدن إبان هذه الفترة زيادة كبيرة، وذلك عن طريقين :

أ - توسع المستوطنات الصغيرة.
ب - ظهور مدن جديدة لأول مرة.

ولقد كانت المنطقة الشرقية أكثر المناطق سرعة في تنامي المدن الجديدة، فقد كان لتوسع وتطور صناعة استخراج الزيت في المنطقة الشرقية أثر في تنمية هذه المدن، حيث «إن صناعة إنتاج البترول كانت في مناطق بعيدة بعض الشيء عن التجمعات السكانية الكبيرة القائمة في المنطقة

كالهفوف والقطيف. فحين شرع في التنقيب عن النفط كانت الدمام أقرب المجتمعات إلى حقول البترول. وكانت حينئذ قرية صغيرة يزاول سكانها البالغ عددهم ٣٠٠٠ نسمة صيد الأسماك. وقد لجأت أرامكو عام ١٩٣٨م إلى إقامة المساكن الجاهزة كمناطق إسكان ميدانية خاصة بعمال الشركة وموظفيها على بعد ١٨ كم إلى الجنوب من الدمام. ثم أقيم في السنة التالية منطقة سكنية جديدة في رأس تنورة على بعد ٦٠ كم شمال الدمام. ثم أنشئت في عام ١٩٤٤م منطقة سكنية ثالثة في إبقيق على بعد ٦٥ كم جنوب غرب الدمام وتوسعت هذه المناطق في الخمسينيات الميلادية، حيث تحولت إلى مدن صناعية تستوعب أعداداً متزايدة من العمال بلغ إجمالهم ٢٢,٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٢. وقد أدى ذلك إلى قيام مدينة رحيمة عام ١٩٥٢م، ومدينة إبقيق عام ١٩٥٦م.

وفي هذه الأثناء بدأت تظهر أهمية الدمام حيث بدأت القرية الصغيرة تخرج من عزلتها داخل الأسوار لتتبوأ مركز الصدارة بين مدن المنطقة الشرقية، وقد صاحب ذلك ظهور مجتمع جديد حول المرفأ الحديث الذي أنشأته أرامكو على الشاطىء (على بعد ١٠ كم شرقي الظهران، و٢٠ كم جنوب شرق الدمام) لتفريغ المواد المستوردة من الخارج وتصدير البترول إلى البحرين. كما أقامت الدولة في السنة نفسها مركزاً للجمارك في نفس المنطقة. فأمن المشروعان حوافز مكنت من نشوء نواة مدينة جديدة عرفت فيما بعد باسم مدينة الخبر[1].

وزادت أهمية بعض المستوطنات الصغيرة التي نمت على خطوط المواصلات التي مدت بين المدن النفطية مثل سيهات وصفوى والجبيل التي لم تكن سوى قرى صغيرة توسعت ونمت كحواضر إدارية ومراكز تسويقية أو نويات لموانى مستقبلية كما هو الحال في مدينة الجبيل الحالية.

وبجانب المدن التي نمت وتطورت في مناطق حقول البترول توسعت ونمت مدن أُخرى قامت على طول خط التابلاين (خط أنابيب عبر البلاد العربية) الذي بدا العمل به سنة ١٩٤٧م، وانتهى عام ١٩٥١، لينقل ٤٠٪ من جملة إنتاج البترول السعودي من مناطق الإنتاج إلى مناطق التصدير على البحر المتوسط جنوبي لبنان، ماراً عبر الاردن وسوريا ولبنان، حيث يتم نقله من هناك إلى دول أوروبا الغربية. لقد نمت أربع مدن جديدة على طول هذا الخط باعتبارها مراكز لمحطات الدفع، فقد أنشئت مباني سكنية لعمال الشركة، وأقيمت مطارات صغيرة في كل من الحفر ورفحاء وعرعر وطريف، ودخلت هذه المراكز في عداد المدن السعودية الحديثة.

٢ - زيادة الاعتمادات المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لقد بدأت عملية التحضر ببطء نسبي بعد الحرب العالمية الثانية. غير أن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت تصاعداً كبيراً في معدلات إنتاج البترول وعائداته. وتوضح الأرقام التالية مقدار الثروة الناجمة عن البترول خلال هذه الفترة مقدرة بملايين الدولارات :

---

(١) الهذلول، صالح، «نمو وتطور المحيط العمراني المعاصر في المملكة العربية السعودية»، ١٩٨٦، ص ص ١ - ٢.

السنة :	١٩٤٦	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
الدخل :	١٠,٤	٥٦,٧	٣٤٠,٨	٣٣٧,٦	٦٦٤,١	١٢١٤

لقد ارتبطت عملية التحضر بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التمويل الناجم عن النفط. لقد فتح البعد الاقتصادي الذي أوجده النفط الباب على مصراعيه لمشروعات التنمية المختلفة. تلك المشروعات التي أسهمت في زيادة نسبة التحضر نوعاً وكماً.

لقد اقتصرت عملية التحضر بادىء ذي بدء على مناطق إنتاج البترول وبعض المناطق الأخرى، ثم بدأت آثارها تتسع لتشمل مناطق أُخرى خارج المنطقة البترولية. واستثمرت المراكز الحضرية القديمة والأسواق المحلية معطيات الواقع الاقتصادي الجديد. وبحكم إمكاناتها الخاصة، ولأن سياسة الإنعاش والتنمية التي بدأت اتجهت إليها أولاً. وقد صاحب ذلك بدء مرحلة جديدة من التحضر تمثلت في نمو حجم المدن القديمة وبزوغ مجموعة من المراكز الحضرية الحديثة. ولم تعد تيارات الهجرة تتجه فقط إلى مناطق إنتاج البترول، بل أيضاً إلى المدن والمراكز الحضرية القديمة.

لقد اتجهت الدولة إلى المشروعات الإنمائية ومشروعات البنية الأساسية التي ساهمت في زيادة نسبة سكان الحضر، وتطوير المرافق الحضرية، وسندرس أهم هذه المشروعات عند حديثنا عن المرافق الأساسية والخدمات في هذه الفترة.

مستوى التحضر :

لقد ذكر توتشل Twichell عام ١٩٤٧م المراكز الحضرية التي كانت في المملكة إبان تلك الفترة. فذكر مدن مكة وجدة والطائف والمدينة والوجه وينبع والقنفذة في المنطقة الغربية، ونجران وأبها وجيزان في المنطقة الجنوبية، والرياض وبريدة وعنيزة في المنطقة الوسطى. والهفوف والقطيف والمبرز والظهران والدمام والخبر في المنطقة الشرقية.

أما في الشمال فلم يذكر سوى مدينة حائل[1] ويمكن أن نبني على قائمة توتشل بعض الاستنتاجات منها :

١ - لم يكن في المملكة حتى منتصف هذا القرن أية مدينة يصل عدد سكانها الى ١٠٠,٠٠٠ نسمة، والمدينة الوحيدة التي يصل عدد سكانها الى ٨٠,٠٠٠ نسمة هي مدينة مكة المكرمة فقط.

٢ - نمت مدينة الرياض إبان تلك الفترة نمواً هائلاً. وإذا صحت الأرقام التي أوردها «توتشل» لعدد سكان أهم المدن تكون الرياض نمت بسرعة مكنتها من التفوق على جميع المدن

---

(١) Twitchell, K.S.**Saudi Arabia With an account of the devwlopmwnt of its nesousese.** 1947.

السعودية ما عدا مكة. فقد بلغ عدد سكان الرياض قرابة ٦٠,٠٠٠ نسمة، وهذا الرقم يساوي عدد سكان جدة في ذلك التاريخ.

٣ - برزت إبان تلك الفترة أهمية بعض الموانى الصغيرة على البحر الأحمر مثل: ينبع (١٠,٠٠٠)، الوجه (٢,٠٠٠)، القنفذة (٤,٠٠٠).

٤ - بدأت كل من مدينة أبها ونجران وجيزان تحتل مواقعها كعواصم إدارية لمناطق عسير ونجران وجيزان. وقد حلت مدينة جيزان كبديل لمدينة صبيا العاصمة التقليدية لهذه المنطقة.

٥ - بدأ ظهور مدن جديدة في المنطقة الشرقية ارتبطت بوجوده الثروة البترولية مثل الدمام والخبر والظهران، غير أنها لم تصبح ذات ثقل سكاني كبير، وبقيت الغلبة السكانية للمدن التقليدية القديمة مثل الهفوف والقطيف والمبرز.

٦ - لم تكن المنطقة الشمالية تحوى إبان تلك الفترة مدناً هامة سوى مدينة حائل، وذلك لغلبة الطابع البدوي على سكان المناطق الشمالية. وعلينا الانتظار عقداً آخر من الزمن لنرى ظهور مدن جديدة أو لتطور أماكن ريفية تأخذ مركزها كمدن وحواضر إدارية في هذه المنطقة.

في عام ١٩٥٩م تناول ليبسكي «Lipsky» دراسة أهم المدن في السعودية وذكر نفس قائمة «توتشل». وأعطى تقديراً لمستوى الحضرية يعادل ٢٢٪ من سكان المملكة. غير أنه لم يعطنا تقديراً عاما لعدد السكان[١] وعلينا الانتظار حتى عام ١٩٦٢م لنستطلع إحصاءات السكان في تلك الفترة. لقد قدر عدد السكان في المملكة عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣م بـ ٣,٣ مليون نسمة. وقد رفضت الحكومة نتائج هذا التعداد، لأنه لم يكن على مستوى الدقة المطلوبة في حصر العناصر البدوية. بيد إن نتائجه أظهرت أن عدد سكان المدن قرابة ٨٠٠,٠٠٠ نسمة. وبهذا تكون نسبة الحضرية قرابة ٢٤٪ من إجمالي السكان. وإذا قارنا أرقام هذه الإحصاءات بالإحصاءات الرسمية عام ١٩٣٢م لوجدنا أن عدد سكان المدن قد زاد خلال هذه الفترة بما يقارب ١٧٠٪ بينما لم يزد إجمالي السكان سوى ١٢٠٪ خلال الفترة نفسها[٢].

لقد ذكرت التقارير الإحصائية خلال هذه الفترة أن عدد المدن الرئيسة في المملكة يبلغ ١٢ مدينة، يزيد عدد سكان كل منها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة. ومن استعراض قائمة المدن نجد أن مدينة الرياض تقدمت في عدد السكان واحتلت المركز الأول الذي كان مقصوراً على مكة المكرمة طوال العهود السابقة. وقد بلغ عدد سكان الرياض ١٦٩,٠٠٠ نسمة يليها مكة بما يقرب من ١٥٩,٠٠٠ نسمة، ثم جدة بعدد يبلغ ١٤٨,٠٠٠ نسمة. وبهذا أصبحت المملكة تحوي ولأول

---

(١) fidsky, G. A, **Saudi Arabia, its people, its society, its culture.**

(٢) Mc geagor, **Op. Cit. P227**

مرة ثلاث مدن مئة ألفية (١٠٠,٠٠٠)، يليها ثلاث مدن أُخرى يزيد عدد سكانها عن ٥٠,٠٠٠، هي : الهفوف والمدينة المنورة والطائف، أما في المدن الأُخرى وهي الدمام، بريدة، الخبر، عنيزة، حائل والهفوف فيتراوح عدد سكانها بين ٢٠ ـ ٥٠ ألف نسمة.

في عام ١٩٦٨م وقعت الحكومة عقودا مع عدد من الشركات الاستشارية لدراسة وتخطيط مختلف مدن المملكة كان من أبرزها «شكرة دوكسيادس» و«روبرت ماثيو». وقد قامت هذه الشركات بدراسة الأوضاع الراهنة للمدن خلال عامي ٦٨ و٦٩م وقدمت تقارير في أوائل عام ١٩٧٠م والصورة التي أوردتها تقارير هذه الشركات تمثل أوضاع المدن السعودية في نهاية الفترة التي نحن بصدد دراستها (١٩٣٩ ـ ١٩٦٩م).

لقد بلغ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة خلال ٦٨/٦٩ سبع عشرة مدينة تتوزع على النحو التالي (جدول رقم ٣).

جدول (٣)

أحجام المدن السعودية في نهاية الستينات من القرن العشرين

عدد سكان المدن	عدد المدن	أسماء المدن
٢٠٠ الف فاكثر	٣	الرياض، مكة، جدة
١٠٠ ـ ٢٠٠	٣	المدينة، الطائف، الهفوف
٥٠ ـ ١٠٠	٣	بريدة، الدمام، الخبر
٢٠ ـ ٥٠	٨	عنيزة، حائل، الجوف، تبوك، جيزان، نجران، الخرج، ينبع.

الهجرة : لقد مرت الهجرة خلال الفترة بمرحلتين متميزتين : **المرحلة الأولى** : وقد بدأت مبكرة واتجهت إلى مناطق استخراج البترول وإنتاجه ونقله، فتدفقت على مدن المنطقة الشرقية وعلى المدن الواقعة على طول خط الأنابيب (التابلاين) أعداد كبيرة من المهاجرين من مختلف مناطق المملكة، وبخاصة من المناطق الريفية والبدوية. وقد صاحب ذلك هجرة خارجية من مناطق عربية وأجنبية. وكانت الفئة الأخيرة تمثل العمالة الفنية المدربة والخبيرة.

المرحلة الثانية : وقد شملت جميع المدن السعودية التي أصبحت أقطاباً جاذبة للسكان نظراً لتوافر فرص العمل المختلفة في جميع المجالات. وقد بدأت هذه الهجرات في أوائل الستينات الميلادية وازداد تيارها شدة بعد ذلك هذه الهجرات في أوائل الستينات الميلادية وازداد تيارها شدة بعد ذلك.

لقد قدر أن نمو المدن السعودية خلال الفترة من ٦٠ ـ ١٩٦٨م كان يعادل في المتوسط ٦٪ سنوياً، منها ٢,٧٪ للنمو الطبيعي والباقي للهجرة، وفي المدن الكبرى كانت هذه النسبة أكبر من ذلك، ففي الرياض كانت زيادة السكان خلال هذه الفترة تعادل ٨,٢٪ في المتوسط، لا بل وصلت عام ١٩٦٧م إلى ١٠٪ سنوياً.

إن الجدول التالي رقم (٤) يظهر أهم ملامح هذه الهجرات ومصادرها إلى بعض المدن الرئيسة في المملكة. ومن هذا الجدول نستطيع أن نتبين ما يلي :

جدول رقم (٤)
مصادر الهجرة الوافدة إلى بعض المدن السعودية

مكان الولادة	الرياض	جدة	مكة	الطائف	ينبع
في المدينة نفسها	٤٦	١١,٨	٤١,٤	١٦,٢	٧٢,٧
في احدى مدن المملكة	١٤	١١,٣	٣,٢	١٥,١	٦,٠
في الريف والبادية	٢٤,٥	٢٠,٧	١٣,٢	٢٨,٥	٨,٧
في خارج المملكة	١٥,٥	٥٦,٥	٤٣,٢	٤٠,٢	١٢,٦

المصدر :

أ – وزارة الداخلية، وكالة شئون البلديات، مخطط المنطقة الغربية، الهيكل الإقليمي، إعداد روبرت ماثيو، ١٩٧٢م ص ١٨.
ب – عبدالرحمن صادق الشريف، مدينة الرياض ص ١٨٦.

١ – إن مصادر الهجرة الوافدة إلى المدن السعودية كانت :
أ – من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة.
ب – من الريف والبادية.
جـ – من خارج المملكة.

٢ – أما المصدر الأول فهو أقلها إذ يبلغ عدد القادمين من المدن الصغيرة إلى المدن الرئيسة ١٥,١٪ من إجمالي سكان مدينة الطائف و١٤٪ من سكان الرياض و١١,٣٪ من سكان جدة، ويقل عدد هؤلاء في مكة ليقتصروا على ٣,٢٪ فقط.

٣ – تمثل العناصر القادمة من الأرياف والبوادى نسبة عالية نوعاً ما، إذ يبلغ عدد هؤلاء ٢٨,٥٪ من إجمالي سكان الطائف، و٢٤,٥٪ من سكان الرياض، و٢٠,٧٪ من سكان مدينة جدة، و١٣,٢ من سكان مكة.

٤ – تبلغ الهجرة الوافدة من الخارج من مصادر عربية وأجنبية ذروتها في مدن المنطقة الغربية،

وبخاصة جدة ومكة والطائف حيث بلغت نسبة الوافدين خلال نهاية الستينات من القرن الميلادي الحالي ٥٦,٥، ٤٣,٢، ٤٠,٢٪ من إجمالي سكان هذه المدن. أما في الرياض وينبع فلا تزيد عن ١٥,٥٪، ١٢,٦٪ على التوالي.

٥ - إن مدينة ينبع تعطينا مثالا لتطور الهجرة إلى المدن الصغيرة في المملكة، حيث نجد تيار الهجرة قليلاً إذا ما قورن بالمدن الكبرى إذ تبلغ أعداد العناصر الوافدة من الداخل (مدن وريف وبادية) ١٤,٧٪ فقط و١٢,٦٪ من العناصر الوافدة من الخارج.

٦ - إن العمالة الوافدة من الخارج أغلبها من الدول العربية وعلى رأسها اليمن بشطريه، ثم مصر والأردن وبقية الأقطار العربية. أما العمالة الأجنبية فمعظمها من جنوب وشرق آسيا وبخاصة من الهند والباكستان.

البنية والنسيج العمراني :

لم يتغير عمران المدن خلال الفترة الأولى من هذه الحقبة، ففي فترة الأربعينيات (١٩٤٠ - ١٩٤٩م) بقيت المدن حبيسة أسوارها ومع أن المدن تعرضت لفترة إزدهار نسبي عن الفترة السابقة إلا أن مساحة المدن بقيت ثابتة، لأن حدودها تنتهي عند الاسوار. أما التقدم والازدهار فينعكس في كثافة العمران داخل حدودها على حساب الأراضي الفارغة. وحين تضيق المدينة كانت تهدم الأسوار في بعض جوانبها، وتضاف مساحات جديدة إلى المدينة، كما حصل في الرياض مثلاً.

وكان يساعد على ذلك إن بعض الأسوار مبنية من الطين، فهي سهلة الهدم يسيرة البناء. وكان تزايد السكان يضطرهم إلى تشويه تخطيط المدينة القديم، وتحويل طرقاتها إلى ممرات ضيقة متعرجة، كما يضطرهم إلى البناء في الساحات العامة. الأمر الذي يساهم في زيادة مشاكل المدن.

وفي هذه الفترة نستطيع القول : إن المناطق السكنية في النويات المركزية في المدن بدأ يغزوها توسع القلب التجاري، وبعض الخدمات المركزية. ولم تعد الأسوار حائلاً دون التوسع، ففاضت المدن خارج أسوارها تدريجياً، وكان لا مناص أخيراً من التخلص من هذه الأسوار، بعد أن أبدت عجزها عن حصر البناء داخلها، وبعد أن إنتهت وظيفتها الدفاعية. وتمت إزالة أسوار الرياض وجدة والطائف والمدينة المنورة وغيرها من المدن في أوائل الخمسينات الميلادية. وتركت الحرية للأفراد أن يختاروا الأراضي التي يبنون عليها بيوتهم كما يشاؤون. فتوسعت المدن في كل اتجاه دون مراعاة لأصول التخطيط، فقد استحدثت أحياء جديدة وضمت الضواحي القريبة إلى المدن مما زاد في سعة هذه المدن وكبر حجمها.

لم يقتصر التغير خلال فترة الخمسينيات (١٩٥٠ - ١٩٥٩م) على التوسع والامتداد السريع فحسب. بل شمل تغير طراز البناء وتغير مواد البناء. فقد جابهت تقاليد البناء في هذه الفترة أساليب جديدة أدت إلى تشكيل محيط عمراني (Physical Environment) جديد في المدن السعودية يختلف عن المحيط العمراني التقليدي. وأهم خصائص هذا المحيط العمراني هو إدخال

النظام الشبكي Orthogonal Grid كنمط للشوارع ثم إدخال الفلل كنموذج للمساكن. لقد كانت بدايات هذين النمطين في كل من الدمام والخبر، ثم جرى تطبيقهما في الرياض وبقية المدن السعودية. ومع مرور الزمن تأصل هذان النمطان من خلال المخططات الإرشادية للمدن، وبذا شكل هذان الاتجاهان أسساً جديدة للتنمية الحضرية في المملكة العربية السعودية[1].

لقد بدأ دخول مواد البناء الجديدة كالإسمنت والحديد في أواخر الأربعينيات غير أنها لم تستعمل قبل بداية الخمسينات إلا على نطاق محدود جداً، وزاد استخدامها رويداً رويداً. ففي عام ١٩٦٢م كان لا يزال ٧٨٪ من مباني الرياض مبنياً من الطين وعلى الطراز النجدي القديم. ومع دخول المواد الجديدة فقد بقي استعمال المواد التقليدية سائداً.

لقد حل الإسمنت محل الطين كمادة بناءة، غير أن طراز البناء بقي بعضه تقليدياً من حيث تر[illegible] لغرف وعددها ووجود الساحة الداخلية المكشوفة وأسوار الأسطح العالية والنوافذ الصغيرة وا[illegible]ة عن الأرض. ومع كل ذلك استطاع الطراز المعماري الغربي في البناء أن يترك بصماته عل[illegible]سم كبير من المباني التي ظهرت على شكل فلل أو مباني عالية. وعلى ذلك يمكننا أن نلخص لن[illegible] المعمارية للمباني في مختلف مدن المملكة على النحو التالي :

١ - البيوت الطينية ذات الطابع المعماري النجدي.
٢ - البيوت الحجرية ذات الطابع الحجازي.
٣ - البيوت الأسمنتية، وهي التي استخدام فيها الطوب الاسمنتي بدلاً من الطين أو الحجر، وقد تكون من طراز نجدي أو حجازي.
٤ - بيوت إسمنتية حديثة (مباني عالية، فلل) ذات الطراز الغربي.
٥ - بيوت الأكواخ من الخشب أو الصفيح أو نحوه، توجد في بعض أحياء المدن.

إن الشركات الاستشارية التي عهد إليها بدراسة المدن السعودية في أواخر الستينات نشرت بعض الإحصائيات عن حالة المساكن في بعض مدن المملكة. فعلى سبيل المثال يشير تقرير «روبرت ماثيو» : إن نسبة الفلل في مدينتي جدة والمدينة لم تكن تتجاوز ٣,٤٪ و٧,١٪ من مجموع المساكن. وإن عدد الشقق السكنية ذات الأدوار المتعددة كان ٣,٢٨٪ و٣,٢١٪. أما المساكن التقليدية فكانت تقدر بـ ٧,٥١٪، ٤,٧٦٪. ويأتي بعدها الأكواخ والعشش بنسبة ٧,١٥٪، ١٠٪ لكل من مدينتي جدة والمدينة المنورة على التوالي.

لم يقتصر التغير على طراز البناء ومواده بل شمل التغيير طرق وممرات المدينة. إن هذه الطرق والممرات القليلة العرض والملتوية والتي صممت خصيصاً لتتناسب مع حركة المشاة والدواب ولتعطي مزيداً من الظلال للمارة، لم تعد صالحة بعد دخول وسائل المواصلات الحديثة، فهدمت

---

(١) الهذلول، صالح، المرجع السابق، ص ١.

وأزيل العديد من المباني لاستحداث شوارع جديدة في الأحياء القديمة. وصممت الشوارع الواسعة في الأحياء الجديدة وكان من جراء ذلك إجراء تعديلات جوهرية على النسيج العمراني في المدن. ذلك النسيج ذي الوحدة العضوية التي لم يكن يظهر في خط أفقها سوى المآذن والتي أصبحنا نجد بجوارها العمائر العالية ذات الأدوار المتعددة، بالاضافة إلى مداخن المصانع الحديثة.

- **المرافق العامة والخدمات :**

شهدت المرافق العامة والخدمات تطوراً كبيراً يظهر من الاستعراض التالي :

١ - **المواصلات** : لقد شهد قطاع المواصلات إبان هذه الفترة تطوراً كبيراً في كافة قطاعاته البرية والبحرية والجوية على النحو التالي :

أ - **الطرق البرية** : لم تكن أطوال الطرق المعبدة الموجودة في المملكة حتى عام ١٩٥١م لتزيد عن ٣٠٠كم، أهمها الطريق الواصل بين مكة المكرمة وجدة. لقد قامت الدولة بإنشاء شبكة أساسية لربط المدن المهمة مع بعضها البعض وكذلك ربط الدولة مع الدول المجاورة لتيسير الحركة بين المملكة وجاراتها (الأردن، سوريا، الكويت، العراق) وقد تم ربط مدن المنطقة الشرقية مع الرياض وكذلك ارتبطت الرياض بمدن المنطقة الغربية (جدة، مكة، الطائف، المدينة المنورة) وقامت شركة أرامكو بإنشاء طريق موازٍ لخط التابلاين، يربط مدن المنطقة الشرقية بالمدن الواقعة على طول الخط (الحفر، رفحاء، عرعر، طريف).

ب - **السكك الحديدية** : وإلى جانب شبكة الطرق البرية أُفتتح عام ١٩٥١م خط حديدي يربط مدن المنطقة الشرقية بالرياض، يبلغ طوله من الدمام إلى الرياض ٥٨٢ كم، بالإضافة إلى ١٢٥ كم من الخطوط الفرعية. وقد ساعد هذا الخط على ربط كل من الدمام والظهران وبقيق والهفوف وعين حرض والخرج بالرياض.

جـ - **الموانى** : زاد الاهتمام بتطوير مينائي الدمام وجدة باعتبارهما المنافذ الاساسية للحركة التجارية في البلاد فزودتا بارصفة جديدة لمواجهة حركة الاستيراد والتصدير. ففي عام ١٩٥٠ أُنشيء المرفأ الرئيس لرسو بواخر كبيرة في الدمام. وفي العام نفسه عمل مرفأ في جدة سهل أمر وقوف السفن على مقربة من الشاطىء بعد أن كانت تقف بعيدة عدة أميال عن المدينة خوفاً من الصخور المرجانية. ولتفادي انتظار السفن خارج الأرصفة. وكان قد انشيء رصيف لميناء رأس تنورة، وأقيمت في هذا الموقع على شاطىء الخليج مدينة صناعية بنيت فيها محطة ضخمة لتكرير البترول وأُخرى لتوليد الكهرباء.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد اتجه اهتمام الحكومة إلى إنعاش عدد من موانى ساحلي

البحر الأحمر والخليج العربي، وبالأخص موانى ينبع وضبا والوجه وأملج الليث، والقنفذة وجيزان والجبيل.

د - **المطارات** : بدأت حركة انشاء المطارات بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم إنشاء مطار جدة عام ١٩٤٨م ثم تلاه مطار الرياض وقد سبقها في الإنشاء مطار الظهران. ثم توالى إنشاء المطارات فأنشىء مطار الطائف، الخرج، الإحساء، المدينة، حائل، بريدة، سكاكه، ينبع والوجه وغيرها من المطارات الأخرى في مختلف مدن المملكة.

٢ - الكهرباء :

لقد أدخلت الكهرباء لتلبية الاحتياجات السكانية بكافة أشكالها، سواء لأغراض الإنارة أو لتشغيل الأدوات المنزلية أو للاستخدامات الصناعية والزراعية. واستوردت مرافق التوليد والنقل والتوزيع، وقد تطورت هذه الصناعة بعد الحرب العالمية الثانية مرتبطة أشد الارتباط بنمو المراكز الحضرية.

لقد تم إدخال الكهرباء إلى مدن مكة وجدة بعد عام ١٩٤٥، وتأخر إنشاؤها في الرياض حتى عام ١٩٤٨. وبدأ مشروع إنارة الشوارع الرئيسة في الرياض في أوائل الخمسينات. وفي عام ١٩٥٥م أتمت الدولة بناء محطة كهرباء المدينة المنورة، تلاها تأسيس شركة كهرباء المدينة التي تولت أمر إدخال الكهرباء إلى البيوت، وإنارة الشوارع العامة. ثم عمت مرافق الكهرباء بقية المدن السعودية بالتدريج.

ولم تكن الكهرباء لتشمل كافة الأحياء في المدن. فعلى سبيل المثال لم تُنَرْ جميع شوارع جدة بالكهرباء إلا في عام ١٩٦١، ويمكن القول : إنه في فترة الستينيات وما تلاها تطور قطاع الكهرباء ليشمل معظم المدن السعودية التي جهزت بشبكات حديثة تعمل بشكل فعال في إيصال التيار إلى كافة أرجاء المدينة.

٣ - موارد مياه الشرب :

تميزت هذه الفترة بإجراء دراسات تهدف إلى تنفيذ برنامج مستمر لتأمين مياه الشرب من مصادر متعددة. ففي جدة أمر الملك بجلب الماء عام ١٩٤٦م من عيون وادي فاطمة لإرواء المدينة العطشى، وحلت مشكلة الماء فيها حينئذ، وعرف هذا المشروع باسم (عين العزيزية) نسبة إلى الملك عبدالعزيز، وبعد خمس سنوات (١٩٥١م) وصلت المياه إلى الرياض من آبار وادي الباطن، ومن السويدي، ومن الحائر وبعض الآبار الأخرى. وفي المدينة المنورة دعمت العين الزرقاء التي كانت تروي المدينة عام ١٩٥٤م بمجموعة من الخزانات، وحفرت لها عدة آبار بلغ عددها تسعاً، لزيادة مائها. وفي مكة أضيفت مياه جديدة إلى مصادر المدينة سحبت من بعض آبار وادي فاطمة وعيونه. وكذلك الحال في معظم المدن الكبيرة التي جلبت لها المياه من المناطق المجاورة.

لقد شرع في هذه الفترة بإقامة خزانات رئيسة وشبكات تمديد شملت الأجزاء الرئيسة من المدن، وكثفت الدراسات المتعلقة بالمسح الجيولوجي وأعمال التحري الخاصة بالمياه الجوفية، وتبع ذلك حفر العديد من الآبار وسحب المياه بواسطة الأنابيب لتأمين المياه اللازمة لكافة قطاعات السكان.

وفي خلال الستينات حدث تطور كبير في مشاريع مياه الشرب حيث أنجزت مشاريع لنظام معالجة المياه وتنقيتها، لإزالة المواد الغريبة قبل توزيعها.

٤ - الخدمات الصحية ؛

لقد تطور القطاع الصحي بالمدن تطوراً ملموساً. فقد زاد عدد المستشفيات بحيث غطى عدداً من المدن الكبيرة. لقد كان عدد المستشفيات في مدن المملكة عام ١٩٥٨م ما يعادل ٢٩ مستشفى. تطور عددها ليصبح عام ١٩٦٨م ٤٦ مستشفى. وزاد عدد أسرة المستشفيات لنفس الفترة من ٢٦١٧ سريراً إلى ٦٣٩٦ سريراً. وظهرت لأول مرة المستشفيات المتخصصة. ففي الرياض بلغ عددها ١٠ مستشفيات وفي جدة ٨ مستشفيات، وفي مكة والمدينة ٤ مستشفيات لكل منهما. ويمكن القول : إن خدمات المستشفيات تتركز في المدن الكبيرة بموجب إحصاءات عام ١٩٦٨م كانت جميع المستشفيات تقع في المدن العشر الأولى في المملكة[1].

٥ - الخدمات التعليمية :

توسعت الدولة في فتح المدارس للبنين بحيث شملت كافة المدن، وذلك بعد عام ١٩٤١م. أما مدارس البنات فقد تأخر ظهورها إلى نهاية الخمسينيات. وزاد عدد المدارس زيادة ملموسة، فقد ارتفع عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية عام ١٩٦٠م إلى ما يزيد عن ٨٠٠ مدرسة. وبلغ عدد طلابها ١١٦,٤٢٤ وطالبة. وقد ارتفع عدد المدارس عام ١٩٦٨م ليصل إلى ٢٥٠٠ مدرسة بلغ عدد طلابها ٤٠٨,٠٠٠ طالبا وطالبة.

لقد بدأ التعليم الجامعي بالظهور إبان هذه الفترة فانشئت كلية الشريعة والتربية في مكة المكرمة (نواة جامعة أم القرى)، كما أنشئت كلية الشريعة واللغة العربية في الرياض (نواة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، ثم قامت جامعة الرياض (الملك سعود حالياً) وافتتحت كلية البترول والمعادن في الظهران (نواة جامعة الملك فهد)، وأخيراً ظهرت جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

لقد ارتفع عدد الطلاب الجامعيين من ٩٠٠ طالب عام ١٩٦٠ ليصل إلى ما يقرب من ٤٤٥٠ طالباً عام ١٩٦٨م. ولم تكن أعداد الخريجين لتسد العجز الحاصل في أعداد المدرسين، مما

(١) دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي لعام ١٩٦٨.

ألجأ الحكومة إلى التعاقد مع مدرسين من مختلف أقطار العالم العربي، لمواكبة النهضة التعليمية في البلاد.

٦ - الخدمات البلدية :

لم يكن بالمملكة في بداية هذه الفترة سوى بضع مدن فيها مجالس بلدية. وقد زاد عدد المدن التي تحوى مجالس بلدية بالتدريج حتى وصلت عام ١٩٦٣م إلى ٣٥ بلدية في المدن والمراكز الحضرية. لقد أصبحت البلديات تمارس صلاحيات تأمين المياه اللازمة لكافة الاستخدامات ومد شبكات الكهرباء، وتصريف مياه الأمطار والمجاري، وإنارة الشوارع، وجمع النفايات، وتقديم الخدمات الصحية من خلال المستشفيات، والإشراف على وسائل النقل وغير ذلك من الخدمات.

وضمن نفس الاتجاه أُنشيء مكتب تخطيط المدن ليكون أداة الإشراف والتوجيه فيما يتعلق بنشأة المدن السعودية الحديثة، وتخطيط احتياجاتها من حيث تهيئة أفضل السبل لامتداد المدينة وتحولها الحضري والعمل على إمدادها بما تحتاجه من خدمات ومرافق.

نخلص إلى القول : إن التطور الاقتصادي السريع الذي شهدته البلاد منذ اكتشاف النفط أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة السكان بصورة مضطردة. وقد برزت حوافز قوية لإنماء وتطوير المدن في البلاد. وقد نجم عن ذلك تغيير أنماط البناء التقليدية، وظهور أنماط جديدة. وقد ظهرت أنواع متعددة من الخدمات التي لم يكن لها وجود في السابق. وانتشر استعمال السيارة بصورة كبيرة أدت إلى زيادة الازدحام المروري، وظهرت وظائف إدارية وخدمات تعليمية وصحية اقتضت وجود خبرات فنية، وكفاءات ذات مهارات معينة.

وقد أدى كل ذلك إلى وجود مشكلات متنوعة ومتعددة يحتاج حلها إلى تخطيط مناسب ومدروس، يتفق مع طبيعة التطور في المجتمع. ومن هنا رأت الدولة الأخذ بمبدأ التخطيط على كافة مستوياته : القومي، والمحلي، والحضري والإقليمي، وهذا ينقلنا إلى المرحلة الثالثة من مراحل تطور المراكز الحضرية.

المرحلة الثالثة : (١٩٧٠ - ١٩٨٨م) :

إن أهم سمات هذه المرحلة هي الازدهار الاقتصادي، وظهور مبدأ التخطيط، وإرساء قواعد الصناعة في المدن، لذا عرفت هذه الفترة بمرحلة الطفرة الاقتصادية والتخطيط.

ترتبط الطفرة الاقتصادية بارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية. فمنذ عام ١٩٧٠م بدأت أسعار البترول بالزيادة. وقد وصلت الأسعار إلى ذروتها عام ١٩٧٣م ورافق ذلك زيادة كميات الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى الحصول على إيرادات كبيرة من عائدات النفط، خصص القسم الأكبر منها لتمويل خطط التنمية التي بوشر بإعدادها خلال هذه المرحلة والأرقام التالية (جدول رقم ٥) توضح مقدار الإيرادات والنفقات لبعض سنوات هذه المرحلة :

جدول رقم (٥)
الإيرادات والنفقات الحكومية من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥م
(ببلايين الريالات)

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الإيرادات	٥,٧	١١,١	١٠٠,٨	١٣٦	٢١١,٢	٣٦٨	٢٤٦,٢	٢٠٦,٤	١٧١,٥
النفقات	٦,٠	٨,١	٣٥,٠	١٠٦,٧	١٨٥,٧	٢٨٣	٢٤٤,٩	٢٣٠	٢١٦,٤

المصدر : وزارة التخطيط منجزات خطط التنمية ص ٢.

ومن هذه الأرقام نلاحظ مقدار تزايد النفقات التي خصص القسم الأكبر منها للتنمية، لقد أنشأت الحكومة عدداً من المؤسسات المالية لدعم مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يظهر مقدار الدعم لعامي ١٩٧٤ و١٩٨٥، ثم المعدل التراكمي للمبالغ المقدمة على شكل قروض وإعانات وحوافز لتنمية قطاعي الإسكان والصناعة وغيرها :

جدول رقم (٦)
القروض المقدمة لقطاعات الاقتصاد المختلفة لعامي ١٩٧٤ و١٩٨٥م
(بليون ريال)

المؤسسة	١٩٧٤	١٩٨٥	المعدل التراكمي لعام ١٩٨٥م
صندوق التنمية العقارية	٢,٢	٨,٦	٧٣,٥
صندوق التنمية الصناعية	٠,٠٣٥	٢,٢	٤٧,٢
صندوق الاستثمارات العامة	٠,١٣٤	٣,٧	٥٨,٤

المصدر : وزارة التخطيط منجزات خطط التنمية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥م.

إن توافر التمويل قد ساعد على تحقيق خطط التنمية الوطنية التي بوشر بوضعها إبتداء من عام ١٩٧٠م وهي خطط خمسية بدأت الأولى منها عام (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥م) والثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) والثالثة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م) والرابعة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠).

لقد تزامنت هذه الخطط مع وفرة التمويل، الأمر الذي مكن البلاد من جلب أحسن الخبرات، وتسخير التقنية، واختصار الزمن. وكانت هناك سياسات عامة لكل خطة من هذه الخطط، فقد اتبعت الحكومة في خطتي **التنمية الأولى والثانية** استراتيجية متوازنة استهدفت تنمية كل القطاعات وبذلك شهدت البلاد نقلة حضارية في مجال التعليم والصحة والمواصلات والمرافق العامة. لقد أولت هذه الخطط ما يمس حاجة المواطن أهمية خاصة، فقدمت قروضاً للاسكان والزراعة والصناعة والكهرباء والمرافق الأخرى.

أما خطة التنمية الثالثة فقد اتسمت بالتركيز على إحداث تغييرات في بنية الاقتصاد الوطني من خلال توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين. وقد حققت هذه القطاعات نسباً عالية من النمو حيث ارتفع معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة والصناعة والتعدين إلى ٨,١، ١٢,٤، ٧,٣٪ على التوالي، وقد انعكس ذلك على الزيادة في ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية والزراعية وزيادة عدد المصانع.

لقد ركزت **خطة التنمية الرابعة** على تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية بين مختلف مناطق المملكة. فقد كان لتكريس الاستثمارات في مناطق معينة أن برز تفاوت ملحوظ بين الأقاليم الجغرافية في المملكة. وقد كرست الخطة الرابعة لتحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق عن طريق دفع عجلة التنمية في هذه المناطق لتتمكن من اللحاق بالمناطق الأخرى.

اعتماد مبدأ التصنيع : لقد ركزت خطة **التنمية الثالثة** (١٩٨٠ - ١٩٨٥م) على إحداث تغييرات في بنية الاقتصاد الوطني من خلال توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية المختلفة. ومن أبرزها اعتماد مبدأ التصنيع. فقد اتجهت الدولة إلى إنشاء قاعدة ضخمة للصناعات الأساسية والثقيلة، مثل صناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الصناعات الخفيفة والمتوسطة والحرفية، مثل المواد الغذائية والمنسوجات والمنتجات الخشبية والورقية والطباعة والنشر ومواد البناء وغيرها.

لقد اتبعت الحكومة لتحقيق تنمية الصناعة سياسة قوامها المساهمة المباشرة في الصناعات الأساسية، مع تشجيع مبادرات الأفراد في ظل نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية، والذي تعفي بموجبه وسائل الإنتاج من الضرائب، وإنشاء مناطق صناعية في المدن، وتحديد منافسة السلع الأجنبية وتقديم التسهيلات التمويلية.

وقد كان لقيام صندوق التنمية الصناعية عام ١٩٧٤م أثر كبير على دعم الصناعة وتنميتها عن طريق تقديم القروض الخاصة بتمويل الصناعة وقد بلغت قيمة هذه القروض حتى عام ١٩٨٥م ما يعادل ٤٧,٢ بليون ريال. ولقد كانت الخطوة الأولى هي تطوير مدينتين صناعيتين : هما الجبيل، وينبع أصبحتا قاعدتي الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات. وقد جهزت المدينتان بكافة التجهيزات الأساسية لتطوير الصناعة وتنميتها، تلا ذلك تخصيص مناطق صناعية في معظم

المدن، تقوم السلطات الحكومية باختيار مواقعها وتجهيزها بالمرافق العامة والخدمات الصناعية، وتسهيل الحصول عليها من قبل الشركات لإقامة المشروعات الصناعية بإيجار رمزي زهيد.

لقد ساعدت هذه الحوافز على زيادة عدد المصانع المختلفة، وتوطنت أغلب الصناعات في المدن. لقد قفز عدد المصانع من ٣٧٦ مصنعاً عام ١٩٧٣م إلى ١٧٥٢ مصنعاً ١٩٨٤م بزيادة مقدارها ٤٦٦٪ وزاد عدد العمال في الفترة نفسها من ١٩٦٣٤م عاملاً إلى ١١٣,٤٣٧ عاملاً بزيادة مقدارها ٥٧٨٪ كما زادت الأموال المستثمرة في الصناعة من ١,٥ بليون ريال إلى ٣٧ بليون ريال.

لقد توزعت الصناعة على ٧٤ مدينة من مدن المملكة. غير أن المدن الثلاث عشرة الأولى تستأثر بما يقرب من ٨٨,٥٪ من جملة المصانع. أي ما يوازي ١٥٥٠ مصنعاً، من أصل ١٧٥٢ مصنعاً، وهذه المدن هي: الرياض جدة، الدمام، مكة، المدينة، بريدة، الخبر، الجبيل، الهفوف، الطائف ينبع، تبوك، وخميس مشيط.

وبصورة أكثر دقة برز التركيز الشديد للصناعة السعودية في المدن الثلاث الكبرى، وهي: الرياض، جدة، والدمام. التي تحوى ٦٨٪ من مجموع عدد المصانع و٧٥٪ من مجموع الأيدي العاملة في الصناعة و٥٨٪ من إجمالي رأس المال المستثمر في الصناعة.[1]

لقد نجم عن وجود الصناعة زيادة الهجرة الوافدة إلى هذه المدن، كما ساعد وجود الصناعة على توسع الرقعة الأرضية لمعظم المدن لتخصيص جزء من مساحتها كمناطق صناعية، وأخيراً فإن التمويل الصناعي زاد من تدفق رؤوس على هذه المدن، بحيث يمكننا القول: إن الصناعة ساهمت في هذه الفترة في زيادة نسبة التحضر في المملكة.

اعتماد مبدأ التخطيط الحضري:

يمكن تقسيم التجارب السعودية في مجال التخطيط الحضري إلى مرحلتين مرحلة التخطيط العمراني Regional physical planning ومرحلة التخطيط الإرشادي العام. Master planning لقد بدأت **المرحلة الأولى**: منذ السبعينات، عندما تعرضت المدن لموجات تنموية كبيرة نتيجة النمو الاقتصادي السريع. ولمواكبة الطفرة الاقتصادية شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج للتخطيط الحضري والإقليمي والوطني الشامل من خلال الدراسات الإقليمية لجميع مناطق المملكة التي قسمت حينئذ إلى خمس مناطق تخطيطية هي: المنطقة الغربية، والوسطى، والشمالية والشرقية، والجنوبية. وبدأت هذه الدراسات بتقييم الأوضاع الراهنة في المنطقة، وبخاصة المدن الرئيسة تلاها وضع إطار لمخطط عمراني إقليمي، جاء بعده إعداد مخططات عامة للمدن. وأخيراً إعداد مخططات لبعض المناطق داخل المدن، سميت بمناطق العمل المختارة،

(١) المطري، سيد خالد، «التوزيع الجغرافي للمدن السعودية»، ١٩٨٣، ص ص ٢ ـ ٢٥

وذلك لاقتراح الحلول الفورية للمشاكل العاجلة التي لا تحتمل الانتظار لحين إعداد المخططات.[1]

ونظراً لعدم توافر الإمكانات الفنية السعودية القادرة على القيام بهذا العمل الكبير، فقد تم الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية لوضع هذه المخططات الرئيسة.

ففي المنطقة الوسطى تم تخطيط مدن الرياض، والخرج، وبريدة، وعنيزة، والرس. وفي المنطقة الغربية تم تخطيط مدن مكة المكرمة والمدينة المنورة، وجدة، والطائف، وتبوك، وينبع. وفي الشرقية تم تخطيط مدن الدمام، والخبر، والقطيف، والجبيل، والهفوف. وفي المنطقة الشمالية تم تخطيط مدن سكاكا، (الجوف) ودومه الجندل والقريات. أما في المنطقة الجنوبية فقد تم تخطيط مدن أبها، وخميس مشيط، وجيزان، ونجران، وبيشة.[2]

أما المرحلة الثانية فقد بدأت عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧م مع تنفيذ وكالة تخطيط المدن في وزارة الشؤون البلدية والقروية لمشاريع المخططات الإرشادية العامة لسبع مدن رئيسة هي : الرياض، جدة، الدمام، المدينة المنورة، الطائف، أبها، وجيزان. وكان الغرض من هذه المشاريع هو إعداد الدراسات اللازمة لتخطيط وتنمية هذه المدن والمناطق المحيطة بها، وقد نجم عن ذلك :

١ - إعداد مخططات رئيسة إرشادية لـ ١٥ سنة قادمة.
٢ - إعداد مخططات تنفيذية ضمن إطار المخططات الرئيسة الارشادية.
٣ - إعداد مخططات تفصيلية لمناطق العمل المختارة تغطي المناطق المكتملة البناء، وشبه المبنية، وغير المبنية، وفقا لمقترحات وتوصيات المخططات الرئيسة الإرشادية.
٤ - مخططات للمناطق ذات الأهمية الحضارية، للحفاظ على التراث الحضاري في المناطق الحضرية المختلفة.

أما المرحلة الثالثة : فقد بدأت بالشروع في إعداد الجيل الثاني من مخططات التنمية الإقليمية. وتركز هذه المخططات بشكل مكثف على التنمية الشاملة، وتتميز هذه بأنها أكثر شمولا من المخططات السابقة. وتهدف هذه المخططات إلى تحقيق التكامل بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية.

وقد انتهى العمل من إعداد مخططات التنمية الحضرية والتنمية الإقليمية الشاملة للعشرين سنة المقبلة لخمس مناطق هي : حائل، تبوك، القصيم، الباحة، ومكة المكرمة. وتغطي تقارير هذه المخططات المواد الأساسية والأوضاع الراهنة للمناطق والمخطط الاقليمي والمخططات الرئيسة الارشادية التنفيذية تغطي كامل المنطقة بمدنها وقراها، وتعتمد عملية جمع المعلومات على

---

(١) المشعبي، عمر عوض، «التخطيط الاقليمي في المملكة العربية السعودية»، مجلة البلديات، ١٤٠٨هـ، ص ص ١٤ - ١٥.
(٢) قاضي، عمر عبدالله وابراهيم، حازم محمد، المرجع السابق، ص ٤٥.

المصادر الثانوية والرئيسة، وعلى عدد من المسوحات كمسح الزراعة، ومصادر المياه، ومسح المؤسسات، واستعمالات الأراضي. وعلاوة على ذلك يتم إجراء دراسات شاملة دقيقة للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة لقطاعات الاقتصاد المختلفة يعقبه إعداد استراتيجية بديلة للتنمية الإقليمية على أساس بدائل اجتماعية / اقتصادية مختلفة ثم إعداد المخططات الرئيسة والتنفيذية، ومخططات مناطق العمل المختارة للمستوطنات الحضرية والريفية في إطار الاستراتيجية الإقليمية المختارة والمخطط الإقليمي (١)

مستوى التحضر :

سندرس مستوى التحضر ونسبة الحضرية وأعداد المدن ومراتبها خلال فترتين زمنيتين توافرت لنا فيهما احصاءات دقيقة نسبياً عن المدن السعودية : أولهما : فترة السبعينيات حيث جرى التعداد السكاني العام عام ١٩٧٤م. أما الثانية : فهي الأوضاع الراهنة خلال عام ١٩٨٧م حيث وجدت لدينا ولأول مرة قاعدة معلومات عريضة عن مختلف المدن السعودية قامت بتجميعها وكالة تخطيط المدن التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية من خلال أطلس المدن السعودية.

مستوى التحضر عام ١٩٧٤م (١٣٩٤هـ)

بلغ عدد سكان المملكة عام ١٩٧٤م ما يزيد عن ٧ ملايين نسمة بموجب نتائج التعداد العام للسكان الذي أُجرى في تلك السنة. وبالرغم من أن الحكومة قد اعترضت على نتائج هذا التعداد من حيث الدقة والشمول إلا أننا لا نملك تقديرات سكانية أفضل منه.

لم يجر تحديد دقيق لمفهوم المدينة، ولا لمفهوم الريف. وتأخذ وزارة الشئون البلدية والقروية بأن مسمى المدينة هي المستوطنة التي تحوى سلطات بلدية، غير أن لجنة الأطلس الوطني حددت أن المدينة هي مركز الاستيطان البشري الذي يبلغ عدد سكانه ٥٠٠٠ نسمة فأكثر. وينطبق هذا التحديد على ٥٩ مدينة يقطنها (١ ,٣) مليوناً، يمثلون ٤٦٪ من المجموع الكلي لسكان المملكة (٢) أما سكان الأرياف فقد بلغوا ما يزيد عن ٢٨٪ وأخيراً قطاع البادية الذي شمل ما يقرب من ٢٥٪ من إجمالي السكان.

وإذا قارنا الزيادة السكانية بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٤م لوجدناها تقدر بـ ٢١٢٪. أما زيادة سكان المدن فقد بلغت ٣٨٧٪ خلال هذه الفترة الأمر الذي يبرز السرعة الهائلة في نمو المراكز الحضرية خلال هذه الفترة.

لقد أظهرت نتائج التعداد أن هناك (٥٩) مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن ٥٠٠٠ نسمة. والجدول التالي رقم (٧) يظهر أن هناك مدينتين فقط تقعان في رأس الهرم السكاني، هما :

---

(١) المشعبي، عمر عوض، المرجع السابق، ص ص ١٤ - ٢١.

(٢) لجنة الأطلس الوطني، أطلس السكان للمملكة العربية السعودية، ١٩٨١، ص ١٥.

الرياض، وجدة. وتقعان في الفئة الأولى. ويزيد عدد سكان كل منهما عن نصف مليون نسمة عام ١٩٧٤م، يليهما مكة المكرمة في فئة ثلث مليون، ثم الطائف، والمدينة المنورة، والهفوف، في فئة ١٠٠ ـ ٢٥٠ ألف، ثم مدن تبوك، وبريدة، والمبرز، في فئة ٥٠ ـ ١٠٠ ألف ثم تتوالى المدن في أحجامها على النحو المبين في الشكل (٣) وجدول رقم (٧، ٨) التي تظهر أن هناك عشر مدن يتراوح سكانها بين ٢٠ ـ ٥٠ ألفاً و(١٨) مدينة يتراوح سكانها بين ١٠ ـ ٢٠ ألفاً، والباقي وهو ٢١ مدينة يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ نسمة. وهناك ما يربو على ٢٣ قرية صغيرة أُخرى اعتبرتها وزارة الشئون البلدية والقروية في عداد المدن بالرغم من طابعها الريفي.

جدول رقم (٧)
توزيع المدن السعودية بحسب الحجم عام ١٩٧٤م

حجم المدينة	العدد	٪
٥٠٠,٠٠٠ فأكثر	٢	٣,٤
٢٥٠,٠٠٠ – ٥٠٠,٠٠٠	١	١,٧
١٠٠,٠٠٠ – ٢٥٠,٠٠٠	٤	٦,٨
٥٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠	٣	٥,١
٢٠,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠	١٠	١٦,٩
١٠,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠	١٨	٣٠,٥
٥,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠	٢١	٣٥,٦
المجموع	٥٩	١٠٠

أما التحول في مراتب المدن فيظهر رقم (٩) الذي يظهر التغير في مراتب المدن بحسب حجمها بين عامي ١٩٦٢ ـ ١٩٧٤م ومنه نلمس تقدم مدينة جدة التي تبوأت المركز الثاني بدلاً من مكة. وكذلك تفوقت الطائف على المدينة المنورة والهفوف. وزادت أهمية ميناء الدمام بحيث احتل المرتبة السادسة بدلاً من المرتبة السابعة في عدد السكان. لقد ظهرت مدن تبوك وبريدة والمبرز في قائمة المدن التي يتراوح سكانها بين ٥٠ ـ ١٠٠ ألف، وتراجعت حائل في عدد السكان الى المرتبة الرابعة عشرة بدلاً من المرتبة الحادية عشرة. أما الجوف فكان نموها بطيئاً بالمقارنة مع المدن الأُخرى.

جدول (٨)
سكان المدن في المملكة العربية السعودية عام (١٩٧٤م)

١	الرياض	٦٦٥,٥٠١	٣١	صفوى	١٣,٢٣٧
٢	جدة	٥٥٨,٥٢٨	٣٢	الخفجي	١٢,٥١٩
٣	مكة المكرمة	٣٦٦,٥٠١	٣٣	الرس	١٢,٣٦٦
٤	الطائف	١٩٨,١٣٢	٣٤	ابو عريش	١٢,٢٧٢
٥	المدينة المنورة	١٩٨,٠٥٥	٣٥	الحفر	١٢,١٩٠
٦	الدمام	١٢٤,٣١١	٣٦	الزلفى	١٢,١٧٦
٧	الهفوف	١٠١,٢١٣	٣٧	النبك	١١,٧٨٠
٨	تبوك	٧٤,٢٠١	٣٨	خباش	١٠,٦٦١
٩	بريدة	٦٩,٩٢٤	٣٩	طريف	١٠,١٤٦
١٠	المبرز	٥١,٣٢٥	٤٠	رابغ	٧,٨٨٧
١١	خميس مشيط	٤٨,١٩٧	٤١	عفيف	٧,٧٥٣
١٢	الخبر	٤٣,٤٩٢	٤٢	الجبيل	٧,٢٢١
١٣	نجران	٤٢,٢٨٢	٤٣	رياض الخبراء	٧,٢٠٦
١٤	حائل	٤٠,٥٠٢			
١٥	جيزان	٣٢,٧٩٢	٤٤	الدوادمي	٧,١٥٧
١٦	أبها	٣٠,٣٥٤	٤٥	ليلى	٧,٠٩٤
١٧	الخرج	٢٨,٩٩٥	٤٦	أم لج	٧,٠٥٤
١٨	عنيزه	٢٦,٩٩٠	٤٧	صامطة	٧,٠٠٣
١٩	الثقبة	٢٥,٥٣٩	٤٨	المجمعة	٦,٨٢٧
٢٠	القطيف	٢٥,٥١٠	٤٩	البكيرية	٦,٤٢٣
٢١	عرعر	٢٠,٧٦٠	٥٠	رفحاء	٦,٣١٨
٢٢	رحيمة	١٩,٣١٥	٥١	خليص	٦,٢٧٥
٢٣	بقيق	١٨,٠٨٩	٥٢	بيش أم الخشب	٦,٢٤٩
٢٤	خيبر	١٦,٦٥٣			
٢٥	الظهران	١٦,٢٦٥	٥٣	العلا	٦,٢٣٥
٢٦	سيهات	١٦,١٦٧	٥٤	شقراء	٦,٠٣٣
٢٧	ينبع	١٥,٦٤١	٥٥	دومة الجندل	٥,٨٧١
٢٨	سكاكا	١٥,٣٢٤	٥٦	شرورة	٥,٧٥٦
٢٩	بيشة	١٤,٠٤٠	٥٧	الوجه	٥,١٦٨
٣٠	صبيا	١٣,٤٦٢	٥٨	الحزمة	٥,١٣١
			٥٩	بلجرشى	٥,٠٧٣

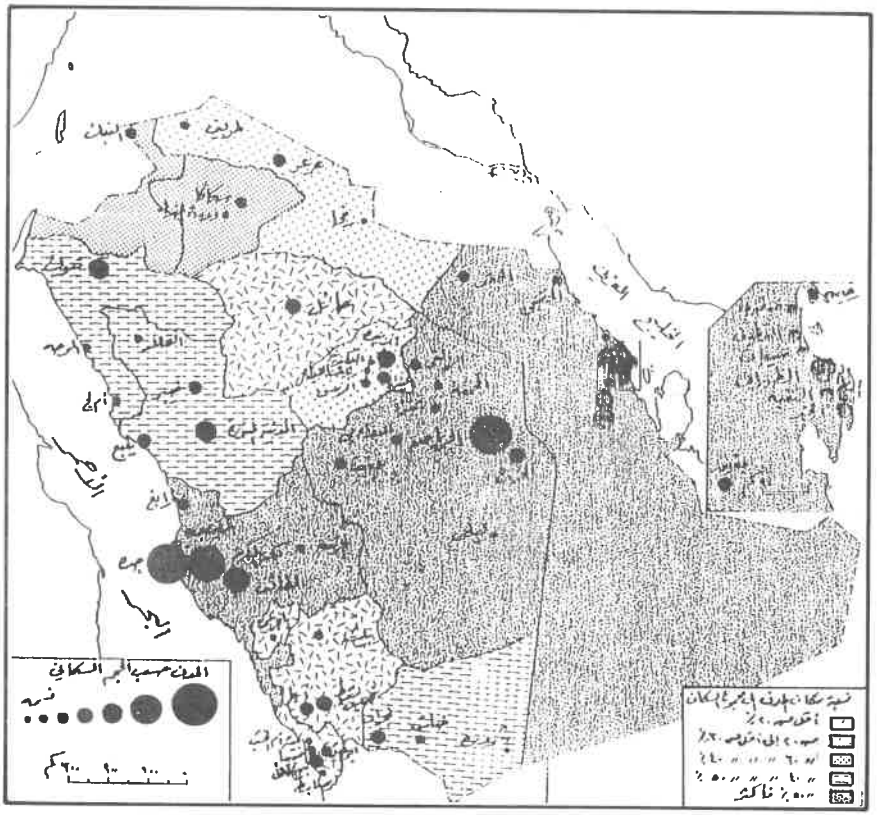

شكل (٣)
سكان المدن في المملكة العربية السعودية

إن الشكل رقم (٣) يظهر توزع المدن السعودية عام ١٩٧٤م على الإمارات الرئيسية الأربع عشرة التي تنقسم إليها المملكة. ومن هذا الشكل يمكن إظهار الحقائق التالية :

١ - إن أعلى نسبة لسكان المدن تقع في المناطق الإدارية الثلاث الرئيسة وهي : منطقة مكة المكرمة، ومنطقة الشرقية، ثم منطقة الرياض. ويزيد عدد سكان المدن في هذه المناطق الثلاث عن ٥٠٪ من المجموع الكلي لسكان هذه المناطق.

٢ - تأتي منطقة المدينة المنورة ومنطقة تبوك ومنطقة نجران في المرتبة الثانية، حيث يتراوح عدد سكان المدن في كل منها بين ٤٠ - ٥٠٪ من مجموع السكان.

٣ - تتدنى نسبة السكان الحضر في بقية إمارات المملكة الأُخرى، إذ يقل مجموع سكان الحضر عن ٢٥٪ من مجموع السكان في إمارات : الباحة، وعسير، وجيزان، والقصيم، ويرجع

جدول رقم (٩)
التحول في مراتب بعض المدن السعودية بين عامي (٦٢ - ١٩٧٤م)

٦٢ / ١٩٦٣		١٩٧٤	
اسم المدينة	مرتبتها	اسم المدينة	مرتبتها
الرياض	١	الرياض	١
مكة المكرمة	٢	جدة	٢
جدة	٣	مكة المكرمة	٣
الهفوف	٤	الطائف	٤
المدينة المنورة	٥	المدينة المنورة	٥
الطائف	٦	الدمام	٦
الدمام	٧	الهفوف	٧
بريده	٨	تبوك	٨
الخبر	٩	بريده	٩
عنيزه	١٠	المبرز	١٠
حائل	١١	خميس مشيط	١١
الجوف	١٢	الخبر	١٢
		نجران	١٣
		حائل	١٤
		جيزان	١٥
		أبها	١٦
		الجوف	٥٥

المصدر : محمد مكي : التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية.

انخفاض سكان المدن في هذه المناطق إلى ارتفاع أهمية الزراعة في الحياة الاقتصادية للسكان. أما إمارات الشمال وهي إمارات : حائل، الجوف، والحدود الشمالية. فيرجع انخفاض سكان المدن بها إلى ارتفاع نسبة البداوة فيها (لجنة الأطلس الوطني، ١٩٨١م : ١٤ - ١٥).

٤ - إذا نظرنا إلى توزيع المدن على المناطق الإدارية نجد أن إمارة المنطقة الشرقية تحوى ١٤ مدينة عام ١٩٧٤م يليها إمارة الرياض (٨) مدن، ثم إمارة مكة (٦) مدن، ثم إمارة جيزان والقصيم وتحوى كل منها (٥) مدن، وإمارة المدينة المنورة (٤) مدن، ثم إمارات عسير والحدود الشمالية ونجران بواقع (٣) مدن لكل منها، ثم إمارة الجوف وتحوى مدينتين. وأخيراً إمارات حائل والباحة والقريات فتحوى كل منها مدينة واحدة.

مستوى التحضر عام ١٩٨٧م (١٤٠٧هـ) : تشير دراسة التوقعات السكانية التي أجرتها وكالة تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية والتي يظهرها الجدول التالي رقم (١٠) إلى أن عدد سكان المملكة سيصل عام ١٩٩٠م إلى ١١,٧٨٩,٠٠٠ نسمة، وسيرتفع العدد المتوقع للسكان في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٥٥٣,٠٠٠ نسمة وسترتفع نسبة الحضرية عام ١٩٩٠م إلى ٦٥٪ من إجمالي عدد السكان، بينما ستصل إلى ما يزيد عن ٧١٪ عام ٢٠٠٠م.

جدول رقم (١٠)
توقعات السكان في المملكة العربية السعودية لعامي
١٩٩٠م و٢٠٠٠م

	١٩٩٠		٢٠٠٠	
	العدد	٪	العدد	٪
سكان المدن	٧,٧١١,٠٠٠	٦٥	١١,٠٣٠,٠٠٠	٧١
سكان القرى والبوادي	٤,٠٧٨,٠٠٠	٣٥	٤,٥٢٣,٠٠٠	٢٩
إجمالي سكان المملكة	١١,٧٨٩,٠٠٠	١٠٠	١٥,٥٥٣,٠٠٠	١٠٠

وإذا عرفنا أن نسبة سكان المدن لم تكن لتتجاوز الـ ٤٦٪ عام ١٩٧٤م، أدركنا السرعة الفائقة في زيادة نسبة التحضر في المملكة العربية السعودية. وليس أدل على ذلك من أن الزيادة السكانية قد بلغت بين عامي (١٩٧٤ و١٩٩٠) ١٦٨٪ في حين بلغت زيادة سكان المدن ٢٤٩٪، الأمر الذي يؤكد حقيقة تسارع النمو الحضري، وزيادة نسبة التحضر في المملكة.

جدول رقم (١١)

الرقم	اسم المدينة	عدد السكن
١	الرياض	١,٤١٧,٠٠٠
٢	جدة	١,٣١٢,٠٠٠
٣	مكة المكرمة	٧٤٢,٠٠٠
٤	المدينة المنورة	٥٠٠,٠٠٠
٥	مجمع الدمام الحضري	٤١٨,٥٠٠
٦	الطائف	٢٨٣,٠٠٠
٧	الهفوف والمبرز	٢٥٠,٠٠٠
٨	القطيف	١٦٧,٥٠٠
٩	الخبر والعسكرية	١٦٤,٠٠٠
١٠	بريدة	١٥٤,٠٠٠
١١	تبوك	١٥٠,٠٠٠
١٢	حائل	١٠١,٠٠٠
١٣	الخرج	٩٧,٠٠٠
١٤	جيزان	٧٩,٠٠٠
١٥	عرعر	٦٥,٠٠٠
١٦	أبها	٦٠,٠٠٠
١٧	سكاكا	٥٥,٠٠٠
١٨	نجران	٥٣,٠٠٠
١٩	ينبع	٥٢,٠٠٠
٢٠	حفر الباطن	٥٢,٠٠٠
٢١	عنيزة	٥٠,٠٠٠
٢٢	الباحة	٥٠,٠٠٠
٢٣	القريات	٤٣,٠٠٠
٢٤	صبيا	٤٠,٠٠٠
٢٥	بلجرشي	٤٠,٠٠٠
٢٦	أبو عريش	٣٥,٠٠٠
٢٧	وادي الدواسر	٣٥,٠٠٠
٢٨	الدوادمي	٣٢,٠٠٠
٢٩	الرس	٣٠,٠٠٠
٣٠	رحيمه (راس تنورة)	٣٠,٠٠٠
٣١	الزلفي	٢٩,٠٠٠
٣٢	الجبيل	٢٨,٠٠٠
٣٣	بقيق	٢٤,٠٠٠
٣٤	البيشة	٢٢,٠٠٠
٣٥	الخفجي	٢١,٠٠٠
٣٦	المجمعة	٢١,٠٠٠
٣٧	عفيف	٢٠,٠٠٠
٣٨	أم لج	٢٠,٠٠٠
٣٩	طريف	٢٠,٠٠٠
٤٠	شقراء	١٨,٠٠٠
٤١	العلا	١٨,٠٠٠
٤٢	الوجه	١٨,٠٠٠
٤٣	رفحه	١٧,٠٠٠
٤٤	تنومة	١٦,٠٠٠
٤٥	الافلاج	١٥,٠٠٠
٤٦	الخوطة	١٥,٠٠٠
٤٧	المذنب	١٥,٠٠٠
٤٨	البكيرية	١٥,٠٠٠
٤٩	الندائع	١٥,٠٠٠
٥٠	شرورة	١٥,٠٠٠
٥١	صامطه	١٥,٠٠٠
٥٢	الدلم	١٤,٠٠٠
٥٣	دومة الجندل	١٤,٠٠٠
٥٤	رابغ	١٣,٥٠٠
٥٥	تيماء	١٣,٠٠٠
٥٦	طبرجل	١٣,٠٠٠
٥٧	تربة	١٢,٥٠٠
٥٨	بدر	١٢,٠٠٠
٥٩	خيبر	١٢,٠٠٠
٦٠	الخرمة	١٢,٠٠٠
٦١	خليص	١١,٥٠٠
٦٢	بيش	١١,٥٠٠
٦٣	القنفذة	١١,٠٠٠
٦٤	أحد رفيده	١١,٠٠٠
٦٥	ظهران الجنوب	١١,٠٠٠
٦٦	المزاحمية	١٠,٠٠٠
٦٧	القويعية	٩,٤٠٠
٦٨	حوطة سدير	٩,٠٠٠
٦٩	النعيرية	٩,٠٠٠
٧٠	المندق	٩,٠٠٠
٧١	النماص	٩,٠٠٠
٧٢	محايل	٩,٠٠٠
٧٣	حقل	٨,٦٠٠
٧٤	رياض الخبراء	٨,١٠٠
٧٥	ضباء	٨,٠٠٠
٧٦	السليل	٧,٨٠٠
٧٧	الليث	٧,٠٠٠
٧٨	رنيه	٧,٠٠٠
٧٩	قلوه	٧,٠٠٠
٨٠	بقعاء	٧,٠٠٠
٨١	الحناكية	٦,٨٠٠
٨٢	ضرماء	٦,٠٠٠
٨٣	حريملاء	٥,٥٠٠
٨٤	روضة سدير	٥,٠٠٠
٨٥	الحلوة	٥,٠٠٠
٨٦	ثمير	٤,٨٠٠
٨٧	حلاجل	٤,٠٠٠
٨٨	مرات	٤,٠٠٠
٨٩	الغاط	٤,٠٠٠
٩٠	الرويضة	٤,٠٠٠
٩١	الخبراء والسحابين	٤,٠٠٠
٩٢	ثادق	٣,٧٠٠
٩٣	جبه	٣,٧٠٠
٩٤	الحريق	٣,٦٠٠
٩٥	تثليث	٣,٥٠٠
٩٦	الاسياح	٣,٣٠٠
٩٧	الهياثم	٣,٠٠٠
٩٨	الجبيلة والعيينة	٢,٥٠٠
٩٩	تربة حائل	٢,٥٠٠
١٠٠	سراة عبيدة	٢,٥٠٠

إن الجدول رقم (١١) يظهر أسماء المدن السعودية وأعداد سكانها كما أظهرتها تقارير وكالة تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية. وقد حاولنا تصنيفها إلى مراتب حجمية موزعة على النحو الوارد في جدول رقم (١٢). ومن الجدولين السابقين يمكن استخلاص الحقائق التالية :

١ - إن عدد المدن السعودية عام ١٩٨٧م يعادل ١٠٢ مدينة بموجب تصنيف وزارة الشؤون البلدية والقروية، والتي تعتبر المدينة هي المستوطنة البشرية التي يوجد بها بلدية. والواقع أن هذا التصنيف يدخل ضمن القطاع الحضري عدد من المجتمعات الريفية. وإذا استخدمنا تصنيف الأطلس الوطني للسكان. والذي يعتبر المدينة السعودية هي المستوطنة التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة، وجدنا أن عدد المدن السعودية بموجب هذا المعيار يعادل ٨٤ مدينة عام ١٩٨٧م. فإذا ما عرفنا أن عدد المدن السعودية عام ١٩٧٤م كان ٥٩ مدينة فقط، أدركنا أن عدد المدن قد زاد خلال الخمسة عشر عاماً الماضية بما يعادل ٢٥ مدينة، وهذا يزيد عن ربع عدد المدن السعودية الحالية.

٢ - تقدمت مراتب المدن السعودية فيما يخص عدد السكان الكلي لكل مدينة إذا أصبح لدينا

جدول رقم (١٢)
توزيع المدن السعودية بحسب الحجم عام ١٩٨٧م

حجم المدينة	العدد	٪
مليون فأكثر	٢	٢
٥٠٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠,٠٠٠	٣	٣
٢٥٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠	٢	٢
١٠٠,٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠	٦	٦
٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠	١٠	١٠
٢٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	١٧	١٧
١٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠	٢٧	٢٧
٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠	١٩	١٩
أقل من ٥,٠٠٠ نسمة	١٥	١٥
الاجمالي	*١٠٠	٪١٠٠

* العدد الإجمالي للمدن السعودية يعادل ١٠٢ وقد جرى احتساب ثلاث مدن هي : الدمام، الخبر، الظهران، تحت مسمى مجمع الدمام الحضري.

المصدر : أطلس المدن السعودية، الأوضاع الراهنة.

ولأول مرة في المملكة مدينتان مليونيتان، هما : الرياض وجدة، وارتفعت أعداد سكان مكة والمدينة ومجمع الدمام (ويضم الدمام، الظهران، الخبر) إلى ما يزيد عن نصف مليون نسمة لكل منها. ودخلت الطائف والهفوف في فئة الربع مليون نسمة. وأصبح لدينا خمس مدن يتراوح سكانها بين ١٠٠ ـ ٢٥٠ ألف نسمة، هي : (بريدة، القطيف، وتبوك، حائل والخميس) وعشر مدن يتروح سكانها بين (٥٠ ـ ١٠٠) ألفا و١٧ مدينة أخرى يتراوح سكانها بين (٢٠ ـ ٥٠) ألفاً. وبموجب معايير الأمم المتحدة للمدن التي تتضمنها إحصاءاتها يوجد في المملكة ٣٩ مدينة يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة.

٣ - لقد شهدت هذه الفترة تحولاً كبيراً في مراتب بعض المدن. فإذا استثنينا المدن الثلاث الكبرى وهي : الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والتي بقيت محافظة على مراتبها فقد حدث تحول في مراتب معظم المدن ومن هذه التحولات في المراتب :

أ - ظهور المجمعات الحضرية التي أصبحت تضم أكثر من مدينة وبخاصة في المنطقة

الشرقية حيث برز مجمع الدمام الحضري، والذي يضم ثلاث مدن مجتمعة أصبحت تشكل نطاقاً عمرانياً واحداً هي : (الدمام، الظهران، الخبر) تبوأ المركز الخامس بين مدن المملكة، وكذلك مجمع الهفوف الذي أصبح يضم كلا من (الهفوف والمبرز) وقد تبوأ أيضاً المركز السابع في قائمة المدن السعودية.

ب - من هذه التحولات تراجع مدينة الطائف أمام المدينة المنورة حيث تقدمت المدينة لتتبوأ المركز الرابع، وتراجعت الطائف إلى المرتبة السادسة في ترتيب عدد السكان. وتنامي سكان القطيف وضواحيها بحيث قفز ترتيب المدينة إلى المرتبة الثامنة بعد أن كان ترتيبها العشرين عام ١٩٧٤م. وبذلك تقدمت على كل من خميس مشيط، وبريدة وتبوك، التي تبوأت المراتب ٩، ١٠، ١١ على التوالي.

أما حائل فأخذت المركز الثاني عشر بعد أن كان ترتيبها الرابع عشر، وكذلك جيزان التي تبوأت المركز الرابع عشر بعد أن كان مركزها الخامس عشر، وقد حافظت أبها على مركزها السادس عشر، بينما تراجعت نجران إلى المرتبة (١٨) بدلاً من المرتبة (١٣).

ومن الجدير بالذكر تنامي سكان الخرج وعرعر بصورة ملفتة للنظر فقد تقدمت الأولى لتحتل المرتبة الثالثة عشرة بدلاً من المرتبة السابعة عشرة. أما الثانية فأخذت المرتبة الخامسة عشرة بدلاً من المرتبة الحادية والعشرين. وأخيراً نرى التقدم الملحوظ في زيادة سكان الجوف التي تبوأت المركز (١٨) بعد أن كان ترتيبها الـ ٥٥ في قائمة المدن السعودية.

التوزيع الجغرافي لمناطق التحضر :

إن الجدول رقم (١٤) يظهر توزيع المدن السعودية ١٩٨٧م على الإمارات الرئيسة الأربع عشرة التي تنقسم إليها المملكة. ومن هذا الشكل يمكن إظهار الحقائق التالية :

١ - إن أعلى نسبة لسكان المدن لا زالت تقع في المناطق الإدارية الثلاث الرئيسة وهي منطقة : مكة المكرمة، والشرقية، ثم منطقة الرياض. يليها مناطق المدينة المنورة، وتبوك، ونجران في المرتبة الثانية، ويأتي بعدها بقية الإمارات التي تتدنى فيها نسبة الحضرية إما لأن طابع الإمارات هو طابع زراعي كما في الباحة، وعسير، وجيزان، والقصيم، وإما لزيادة نسبة البداوة كالحال في إمارات حائل والجوف، والحدود الشمالية. وهذا الحال لم يتغير كثيراً عن عام ١٩٧٤م على مستوى الإمارات وإن كان قد زاد العدد الكلي لنسبة سكان المدن في هذه الإمارات.

٢ - إذا نظرنا إلى توزيع المدن على المناطق الإدارية نجد أن هناك تطوراً في زيادة عدد المدن على مستوى كل إمارة من الإمارات الأربع عشرة الرئيسة. فإذا استثنينا الشرقية التي بقيت ثابتة في عدد المدن وهو (١٤) لا بل تناقص عدد المدن إلى (١١) نتيجة لضم كل من الظهران

والدمام والخبر في جمع واحد وكذلك ضم كل من الهفوف والمبرز في مجمع حضري آخر، نجد أن عدد المدن قد زاد في كل الإمارات زيادة ملموسة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٧م. والجدول رقم (١٣) يظهر مقدار الزيادة الحاصلة خلال هذه الفترة. فعلى مستوى إجمالي المدن التي يزد عدد سكانها عن خمسة الآف نسمة نجد أن عدد المدن في إمارة الرياض قد قفز من ٨ إلى ٢٠ وفي إمارة مكة المكرمة زاد من ٦ إلى ١٠، وكذلك عسير التي ارتفع عدد مدنها إلى ثمان بدلاً من ٣. ونلمس زيادة أكبر في إعداد المدن التي تقل عن خمسة آلاف في معظم المناطق يظهرها الجدول السابق.

الهجرة :

لقد بلغت الطفرة الاقتصادية ذروتها في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ - ١٩٨٣م وكانت هذه الفترة تمثل قمة الازدهار الاقتصادي في المناطق الحضرية. لقد ركزت برامج التنمية على قطاعات النشاط الاقتصادي الحضري كالصناعة والخدمات والنقل مع الاهتمام بتركيز التنمية في المناطق الحضرية بصورة رئيسة. ومن هنا فقد أصبحت المدن هي الوعاء الذي حدثت فيه معظم التطورات الاقتصادية بحيث أصبحت مراكز اقطاب جاذبة للسكان من مختلف مناطق المملكة وبقية أقطار العالم. لقد شهدت المدن خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٤ - ١٩٨٣م هجرات داخلية واسعة رافقها هجرات خارجية من مصادر مختلفة عربية وأجنبية أدت إلى زيادة عدد سكان المدن زيادة كبيرة.

إن مقارنة سكان المدن خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٨٧م تظهر لنا مقدار الهجرة في زيادة أعداد سكان هذه المدن. والجدول التالي رقم (١٤) يظهر أعداد السكان، ونسبة التغير لبعض مدن مختارة، ومنه يظهر أن نسبة التغير خلال الأربع عشرة سنة الماضية كانت كبيرة جداً، تتراوح بين ١٨٣٪ كحد أدنى، كما في خليص وترتفع إلى ٣٨٨٪ كما في الجبيل، وإذا عرفنا أن أقصى نمو طبيعي ناجم عن فرق المواليد عن الوفيات هو ٣,٥٪ سنوياً أدركنا مدى جاذبية هذه المدن للسكان عن طريق الهجرة.

لقد كان تيار الهجرة الداخلية من مدن وقرى المملكة على أشده، يقابله تيار خارجي وافد بنفس الشدة والقوة. فعلى سبيل المثال تشير إحصاءات المدينة المنورة إلى أن ٥٩,٥٪ من المهاجرين إلى المدينة كانوا من السعوديين، وأن الباقي وهو ٤٠,٥٪ كانوا من غير السعوديين القادمين من خارج المملكة. وهذا يدل على عظم اشتداد تياري الهجرة الداخلية والخارجية[1].

وتلقي إحصاءات الرياض الضوء على مصادر الهجرة الوافدة بنوعيها الداخلي والخارجي،

(١) وزارة الشئون البلدية والقروية، المدينة المنورة والمخطط الرئيس التنفيذي، ١٩٨٠، تقرير ٥ - ١ ص ٤٢٠.

جدول (١٣)
عدد المدن السعودية لعامي ١٩٧٤م و١٩٨٧م

الامارة	عدد المدن ١٩٧٤ بموجب تصنيف		عدد المدن ١٩٨٧م بموجب تصنيف	
	الأطلس الوطني	وزارة الشئون	الأطلس الوطني	وزارة الشئون
الرياض	٨	١٩	٢٠	٢٨
القصيم	١٥	٧	٧	٩
الدمام	١٤	١٥	١١	١١
مكة المكرمة	٦	١١	١٠	١٠
المدينة المنورة	٤	٥	٦	٦
الباحة	١	٢	٤	٤
تبوك	٣	٥	٦	٦
القريات	١	٢	١	١
الجوف	٢	٢	٣	٣
الحدود الشمالية	٣	٣	٣	٣
حائل	١	١	٢	٤
نجران	٣	٢	٢	٢
جيزان	٥	٥	٥	٥
عسير	٣	٤	٨	١٠
اجمالي المدن	٥٩	٨٣	٨٨	١٠٢

المصدر : أ - التعداد العام للسكان ١٩٧٤م.
ب - أطلس السكان، ١٤٠١هـ.
جـ - أطلس المدن السعودية ١٤٠٨هـ.

وعلى نوع الهجرة (دائمة أو مؤقتة). لقد ورد في تقارير المخطط الرئيس التنفيذي بمدينة الرياض الجدول التالي رقم (١٥) الذي يلقى الضوء على الأوضاع الراهنة لسكان مدينة الرياض عام ١٩٧٧م. ومن هذا الجدول نتبين ما يلي :

جدول (١٤)
عدد سكان بعض المدن السعودية لعامي ١٩٧٤ و١٩٨٧م ونسبة التغير فيها

اسم المدينة	السكان / ١٩٧٤	السكان / ١٩٨٧	التغير ٪
الرياض	٦٦٥,٥٠٤	١,٤١٧,٠٠٠	٢١٣
جدة	٥٥٨,٥٢٨	١,٣١٢,٠٠٠	٢٣٥
مكة المكرمة	٣٦٦,٥٠٩	٧٣٢,٠٠٠	٢٠٢
تبوك	٧٤,٢٠١	١٥٠,٠٠٠	٢٠٢
حائل	٤٠,٥٠٢	١٠١,٠٠٠	٢٤٩
خميس مشيط	٤٨,١٩٧	١٦٤,٠٠٠	٣٤٠
أبها	٣٠,٣٥٤	٦٠,٠٠٠	١٩٨
عنيزة	٢٦,٩٩٠	٥٠,٠٠٠	١٨٥
الجبيل	٧,٢٢١	٢٨,٠٠٠	٣٨٨
شقراء	٦,٠٣٣	١٨,٠٠٠	٢٩٨
خليص	٦,٢٧٥	١١,٥٠٠	١٨٣

المصدر : أ - تقرير التعداد العام للسكان

ب - اطلس المدن السعودية.

١ - إن معظم سكان الرياض هم وافدون عليها. وإن نسبة قليلة من سكان الرياض هم الذين ولدوا فيها. وهذه النسبة لا تصل إلى ١٣٪ من إجمالي السكان للعاصمة.

٢ - إن العناصر الوافدة القادمة من البادية تشكل ١٨,٧٪ من إجمالي السكان، يليها العناصر القادمة من الريف والقرى بنسبة تقدر بـ ١٢,٨٪، والنسبة الأخيرة تساوي عدد سكان الرياض الأصليين.

٣ - أن نسبة العناصر الوافدة الداخلية تعادل ٣١,٥٪ من إجمالي السكان. أما العناصر الوافدة من الخارج فتعادل ٤٠٪ من إجمالي السكان.

٤ - إن العناصر الوافدة من الخارج إقامتها مؤقتة، وبقاؤها مرهون بتوافر فرص العمل التي استقدمت من أجلها. ولا يشكل ذو الإقامة الدائمة إلا نسبة محدودة من هؤلاء، لا تصل إلى ٥٪ من إجمالي السكان.

جدول رقم (١٥)
المهاجرون إلى الرياض بحسب مكان القدوم ونوع الهجرة

البيـــــان	النسبة ٪
أ - المقيمون بصورة دائمة	
١ - من مواليد الرياض	١٢,٧
٢ - من مواليد المملكة :	
أ - من أصل بدوي	١٨,٧
ب - من أصل قروي	١٢,٨
جـ - من خارج المملكة	٤,٨
ب - المقيمون بصورة مؤقتة :	
١ - سعوديون	٠,٩
٢ - يمنيون وحضارم	١١,٤
٣ - مصريون وسودانيون	٩,٨
٤ - عرب آخرون	٧,٥
٥ - غير عرب	٦,٤

المصدر : وزارة الشئون البلدية والقروية، الرياض : المخطط الرئيسي التنفيذي، تقرير رقم (٦) المجلد الخامس ص ٩٦.

٥ - إن معظم مصادر الهجرة الوافدة من الخارج هي من الأقطار العربية. وعلى الأخص من اليمن الشمالي والجنوبي، ثم من مصر والسودان وباقي الدول العربية.

٦ - يشكل الأجانب غير العرب نسبة قليلة من المهاجرين لا تزيد نسبتهم عن ٦,٤٪، ومعظمهم من أقطار شبه القارة الهندية.[١]

تلقى الإحصاءات الخاصة بمكان الميلاد الضوء على أثر البعد والقرب من المدينة في قلة أو زيادة الهجرة إليها. فالإحصاءات الخاصة بمنطقة الطائف الواردة في الجدول التالي رقم (١٦) تظهر :

١ - أن الهجرة إلى مدينة الطائف تأتي في المقام الأول من القرى المحيطة بالطائف حيث يشكل هؤلاء ١٥,٣٪ من إجمالي السكان.

(١) وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، المخطط الرئيسي التنفيذي، ١٩٧٩، تقرير ٦، ص ٩٦.

جدول رقم (١٦)
المحل السابق لميلاد مجموع سكان منطقة الطائف لعام ١٩٧٨م

مكـــان الميـــلاد	النسبة ٪
١ - المستوطَنة المحلية	٢٩,٦
٢ - المنطقة المحيطة بالمستوطنة	١٥,٣
٣ - إمارة الطائف	١٢,٤
٤ - المنطقة الغربية	١٨,٨
٥ - من مناطق المملكة الأُخرى	٨,٥
٦ - من خارج المملكة	٣,٠
٧ - آخرون	١٢,٤
الإجمالي	٪١٠٠

المصدر : وزارة الشئون البلدية والقروية، الطائف : المخططات الرئيسية التنفيذية تقرير ٥ أ، ب، مشروع ٢٠٥ ص١٢ - ١٤.

جدول رقم (١٧)
المهاجرون إلى مدينة حائل بحسب مكان القدوم لعام ١٩٨٣

مكـــان القـــدوم	النسبة
١ - منطقة حائل	٤٧,١
٢ - المنطقة الوسطى	٢١,٠
٣ - البادية	٩,٧
٤ - المنطقة الشرقية	٩,٩
٥ - المنطقة الغربية	٥,٨
٦ - المنطقة الجنوبية	٣,٨
٧ - خارج المملكة	٢,٧
الإجمالي	١٠٠

المصدر : وزارة الشئون البلدية والقروية، حائل، مخطط التنمية الشامل تقرير ٢ مجلد ٢.

٢ - تشكل إمارة الطائف أو المنطقة الإدارية المصدر الثاني للهجرة حيث يزيد عدد الوافدين منها عن ١٢,٤٪ من مجموع السكان.

٣ - أما المصدر الثالث فيشمل المنطقة الغربية وهي الإقليم الجغرافي للمدينة حيث تستاثر بما يقرب من ١٨,٨٪ من إجمالي السكان.

٤ - أما المصدر الرابع والأخير فهو بقية مناطق وإمارات المملكة ويشمل ٨,٥٪ من إجمالي السكان.[١]

٥ - إن النسق السابق يظهر أن المصدر الأول للهجرة الداخلية هو القرى المجاورة، أما المصدر الثاني فهو المنطقة الإدارية، يليها الإقليم الجغرافي للمدينة، ثم تأتي المناطق الأقرب فالأقرب بحيث تشكل المناطق القريبة نسباً أعلى من المناطق البعيدة. وهذا يظهر أن شدة الهجرة الداخلية تتناسب عكسياً مع المسافة إذ كلما زاد بعد منطقة ما عن المدينة قلت الهجرة منها إلى تلك المدينة.

إن الجدول التالي رقم (١٧) الذي يظهر النسبة المئوية لإجمالي النازحين إلى مدينة حائل يؤكد الحقيقة السابقة ويقويها. إذ نرى أن ٤٧,١٪ من إجمالي المهاجرين هم من القرى المحيطة بالمدينة وأن ٢١٪ يأتون من الإقليم الجغرافي وهو المنطقة الوسطى، ثم تأتي المنطقة الشرقية بنسبة مقدارها ٩,٩٪، يليها الغربية بنسبة أقل لكونها أبعد، وأخيراً المنطقة الجنوبية التي يقل منها القادمون إلى حائل نظراً لكونها أكثر بعداً من المنطقتين السابقتين.

لقد خفت حدة الهجرة إلى المدن بعد عام ١٩٨٣م. فقلت الهجرة الوافدة من الخارج، لا بل عاد عدد كبير من الوافدين الأجانب إلى بلادهم نظراً لاكتمال معظم مشاريع البنية الأساسية التي كانت تقتضي وجودهم من ناحية، ثم الركود الاقتصادي العالمي وانعكاساته على مجالات الاقتصاد من ناحية ثانية، وأخيراً توافر عمالة محلية من داخل البلاد تقوم بنفس المهمات التي كان يقوم بها الوافدون الأجانب من ناحية ثالثة.

وقد حدث تحول في مناطق قدوم المهاجرين من الخارج، إذ كثر الاعتماد في الاونة الأخيرة على العمالة الوافدة من جنوب شرق آسيا وخاصة من الهند وباكستان وبنغلاديش وسرلانكا وتايلند والفلبين، نظراً لرخص الأجور في هذه البلاد، ولأن العمالة المطلوبة الآن هي عمالة غير فنية، وإنما عمالة ذات جهد عضلي للقيام بالمشاريع الإنشائية أو الخدمات العامة.

لقد استمر سيل الهجرة الوافدة من الأرياف والبوادي إلى مدن المملكة ولكن بصورة أقل من ذي قبل. فلم تعد المدن تستقبل الأعداد الوفيرة من المهاجرين الريفيين وذلك لسببين:

---

(١) وزارة الشئون البلدية والقروية، الطائف، المخطط الرئيسي التنفيذي، تقرير ٥ - ٢ ص ١٢ - ١٤

الأول : انتعاش الحركة الاقتصادية في الريف مما قلل فرص القدوم إلى المدن.

والثاني : أن فرص العمل في المدينة لم تعد كما كانت عليه في السابق سهلة وميسورة وتدر ربحاً وفيراً.

ومن الجدير بالذكر أنه بدأت تظهر في الأفق بوادر هجرة عائدة من المدن إلى الأرياف. غير أنها ضعيفة، وربما تزداد بمرور الزمن. غير أننا لا نملك مع الأسف معلومات دقيقة عنها.

البنية والنسيج الحضري :

لقد جابهت المدينة السعودية في هذه الفترة تحديات الحضارة الحديثة إذ كان لا بد من تطويع النسيج الحضري للأحياء القديمة التي تتصف بتكتل مبانيها وتلاحمها في تكوينات عضوية غير منتظمة لتسمح بحرية الحركة لوسائل المواصلات الحديثة. ونتيجة لفتح الشوارع الواسعة بدأ التكتل القائم للمباني يتفتت إلى أجزاء صغيرة ذات اشكال منتظمة يحوى كل جزء عدداً من المساكن المتلاصقة والمتجاورة. لقد أصبحت هذه الشوارع المخصصة لمرور السيارات تمثل الفراغات الوحيدة التي يمكن تمييزها داخل الأحياء القديمة من المدن.

ولما كانت الأحياء القديمة لا تحوي شيئاً من المرافق والخدمات الأساسية فقد ظهرت الحاجة إلى تزويد الكتلة العمرانية القائمة بالمدينة السعودية بالاحتياجات الأساسية من مرافق عامة كشبكات المجاري والمياه والكهرباء، وكمنشآت الخدمة الأساسية كالمدارس والمستوصفات والأسواق التجارية. كما ظهرت الحاجة إلى تأمين البيئة الصحية عن طريق إيجاد متنفسات للمدن في صورة فراغات حضارية، وميادين وحدائق ومناطق خضراء. ولإدخال هذه المرافق والخدمات كان لا بد من التضحية ببعض المنشآت القائمة غير أن الأمر تعدى ذلك إلى الإسراف في إزالة المنشآت القائمة وتدمير النسيج العمراني للمدينة القديمة. وقد ساهمت التصرفات الفردية المحكومة بالنظرة المادية والجري وراء الربح السريع إلى إزالة القسم الأعظم من النسيج الحضري القديم للمدن السعودية.

وبجانب الأحياء القديمة بدأت تظهر الأحياء الجديدة التي قامت على أساس أعمال تقسيم للأراضي يحدد مواقع المساكن ومواقع الخدمات وشبكات الطرق وممرات المشاة. وقد قسمت مناطق الإسكان إلى قطع أراضي مربعة الشكل تتراوح أطوالها بين ٢٠ ـ ٣٠ متراً. وحدد عدد الأدوار ثم حددت الارتدادات الأمامية والجانبية لكل قطعة لضمان حد أدنى من التهوية والإنارة داخل الأحياء السكنية. وقد فرضت الشوارع المستقيمة التي تقطع المدينة في اتجاهين متعامدين تقسيم المدينة ـ كرقعة الشطرنج ـ إلى مستطيلات يشكل كل مستطيل بلوكاً من المباني، أصبح يشكل الأساس في مفهوم المجاورة السكنية Neighobrhood أو الحي.

لقد بطل نهائياً استعمال مواد البناء التقليدية، وأصبحت جميع المباني تقام من الإسمنت

المسلح. وسيطر الطراز المعماري الغربي في البناء مع محاولة إدخال بعض صور العمارة التقليدية من حيث التصميم.

وباستثناء النماذج المعمارية التقليدية ذات الطابع الحجازي أو النجدي القائمة فيما تبقى من مناطق المدن القديمة ـ فإن الاتجاه المسيطر هو نمط الفلل والعمارات العالية. فمن استعراض إحصاءات المساكن التي أنشئت منذ عام ١٩٧٥م في معظم مدن المملكة لا نرى أثراً للنماذج المعمارية التقليدية، وكل ما تم إنشاؤه حتى الآن كان على صور مبان اسمنتية عالية وفلل حديثة على الطراز الأوروبي.

لقد توسعت المدن توسعاً أفقياً كبيراً فزادت مساحاتها بأرقام خيالية عما كانت عليه في السابق. فعلى سبيل المثال كانت مساحة جدة عام ١٩٦٦م ٨٨كم٢، ارتفعت عام ١٩٨٣م إلى ٢٥٠كم٢، ويبلغ الامتداد الطولي للمدينة على طول الجبهة المائية للبحر الأحمر قرابة ٤٠كم. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن باقي المدن السعودية.

لقد ساعدت عوامل عديدة على التوسع الأفقي للمدن لعل من أهمها :

١ - طبيعة بعض الاستخدامات والأنشطة الحضرية : مثل الصناعة، والتخزين والموانى، والمطارات. وكلها تتطلب مساحات واسعة للأنشطة الصناعية ومنشآت التخزين ومدرجات الطائرات وغير ذلك من الاستعمالات التي تستلزم مثل هذا الامتداد الأفقي.

وتتخلل بعض المدن الكبرى مساحات كبيرة للاستخدامات الدفاعية الأمنية تابعة للحرس الوطني ووزارة الدفاع والداخلية، وهذا يؤدي إلى اتساع رقعة المدن.

٢ - يميل الفرد السعودي إلى المحافظة على الخصوصية والاستقلالية في السكن، فيحاول أن يقيم مسكنه مستقلاً دون الالتجاء إلى المباني المتعددة الأدوار ذات الشقق المتعددة والتي لا يلجأ إليها إلا لظروف مؤقتة ريثما تسمح له ظروفه المادية ببناء السكن المنفرد. ويتميز تصميم المنزل السعودي باتساع مساحته لما يتضمنه من حجرات استقبال للرجال، وأُخرى للنساء، وغرف طعام لكل من الرجال والنساء وما يرتبط بذلك من مرافق. كما تحرص الأُسرة السعودية على وجود فناء متسع أمامي وآخر خلفي [1].

٣ - إنشاء صندوق التنمية العقارية عام ١٩٧٤م لمنح القروض الميسرة لبناء المساكن بحدود ٣٠٠,٠٠٠ ريال لكل مواطن لا يملك سكناً، يتم دفعها على مدى عشرين عاماً بدون فوائد بنكية. لقد بلغت قيمة القروض لإنشاء المساكن ٧٣,٥ بليون ريال. وتقدر عدد القروض الفردية بحدود ٢٠٠,٠٠٠ قرض يضاف إليها قروض استثمارية تمنح للشركات تغطي ما يزيد عن ٥٠,٠٠٠ وحدة سكنية.

---

(١) مصيلحي، ١٩٨٤م : ص ٩٧ ـ ٩٨.

٤ - قيام أجهزة الدولة بتأمين سكن منسوبيها، وذلك بإنشاء المشاريع الإسكانية مثل : وزارة الدفاع، والداخلية، والحرس الوطني، والخطوط السعودية.

وقد اقامت الدولة بالإضافة إلى ذلك مجمعات سكنية بارتفاعات عالية إلى ١٨ طابقاً في كل من الدمام وجدة والرياض وغيرها من المدن السعودية.

لقد اتصف أغلب النمو العمراني خلال هذه الفترة بالسرعة الفائقة ومع وجود المخططات العامة للمدن غير أن بطء معدلات إعداد هذه المخططات بالنسبة لمعدلات النمو السريع، وكذلك جمود بعض هذه المخططات العامة التي تتعارض بشكل جوهري مع المرونة اللازمة للمدن أوجد مشكلات عديدة لعل من أهمها عمليات تقسيم الأراضي خارج حدود مخططات المدن، ثم ضمها إلى حدود المدينة.

وقد نجم عن ذلك أن توسعت المدن توسعاً وهمياً بحيث بلغت مساحة الأراضي المقسمة أكثر من ثلاثة أضعاف مساحة إجمالي المخطط العام للمدينة ذاتها، كما هو الحال في الرياض ومكة المكرمة وجدة والدمام. ولا بل اتسعت بعض المدن الصغيرة أكثر من ذلك فعلى سبيل المثال بلغت مساحة أراضي التقسيم لمدينة حفر الباطن أربع أضعاف المخطط الإرشادي المعتمد للمدينة. وهذه المساحات الإضافية تستوعب ٤١١,٠٠٠ نسمة وهو ما يمثل ٢٦ مرة لعدد السكان الفعلي للمدينة. وهذا يحتاج إلى ٦٥ سنة لإعماره بافتراض معدل تزايد سكاني مقداره ٥٪ سنوياً[١].

لقد نجم عن النمو السريع للمدن خارج حدود المخطط العام ظهور أحياء سكنية في مناطق قبل أن يتم تزويد تلك المناطق بشبكات الطرق والمرافق الأساسية، الأمر الذي نجم عنه انخفاض عام في مستوى البيئة السكنية والحياة في مثل هذه المناطق، وتحميل الأجهزة الحكومية أعباء إضافية في الإشراف وتقديم الخدمات الضرورية، فإذا عرفنا أن هذه المناطق السكنية تتصف بعدم التركز العمراني وأن المساكن فيها مبعثرة ومتباعدة أدركنا مدى الأعباء الحكومية المترتبة على إيصال الخدمات لهذه المناطق فكثيراً ما اضطرت الأجهزة الحكومية إلى مد شبكات من المرافق الأساسية كالماء والكهرباء. وكان على هذه الشبكات أن تعبر مسافات طويلة غير مأهولة لكي تصل إلى مجتمع سكني أقل بكثير من الكثافة اللازمة للتشغيل الاقتصادي لهذه الشبكات. ويعتبر هذا استنزافاً للموارد المتاحة وتحميل الأجهزة الفنية والإدارية أعباء غير محسوبة أو متوقعة.

وللقضاء على هذه المشكلة قررت الحكومة عام ١٩٧٧م تحديد النطاق العمراني للمدن للعشرين سنة القادمة، كما توضحه المخططات العامة لتلك المدن، على أن تقسم مدة النمو العمراني إلى مراحل تتطابق مع الخطط الخمسية للدولة. وقد ربط هذا القرار الخطة العمرانية للمدن مع خطط التنمية الاقتصادية للملكة. وهذا سيحل مشكلات النمو العمراني غير المنظم، ولن يسمح بأعمال إنشائية خارج نطاق حدود المدن كما كان في السابق.[٢]

---

(١) قاضي، ١٩٨١ : ص ٩٥.

(٢) قاضي، ١٩٨١م : ص ٩٣ - ٩٧.

من الظواهر التي برزت بالمدينة السعودية نتيجة لذلك الامتداد الأفقي الواسع ظاهرة التباين في الكثافة السكانية بالمدينة. فعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في الكثافة الإجمالية للمدن السعودية بصورة عامة إلا أننا نجد داخل حدود المدينة مناطق ذات كثافة سكانية شديدة الارتفاع، ومناطق أُخرى ذات كثافة سكانية شديدة الانخفاض. والأولى ترتبط بالجزء القديم من المدينة بينما الثانية ترتبط بالأطراف والأحياء الجديدة التي تبدو فيها الخلخلة وكثرة الفراغات وعدم اكتمال استغلال معظم الأراضي الواقعة داخل الحدود المفروضة لكتلتها العمرانية.

المرافق العامة والخدمات :

لقد ساعد الازدهار الاقتصادي في هذه الفترة على استكمال المدن لمعظم مرافقها العامة ومختلف مؤسسات الخدمة فيها.

١ - موارد المياه :

لقد زاد الطلب على المياه في المدن، فبعد أن كان الماء في المدن مقصوراً على مياه الشرب والاستخدامات الحياتية برزت استعمالات أُخرى للمياه. أهمها استهلاك الصناعة لكميات كبيرة من الماء، ثم تزايد المساحات الخضراء داخل المناطق الحضرية. وفي ضوء عجز الموارد التقليدية التي تتمثل في الآبار والينابيع عن إمداد المدن بحاجتها من الماء كان إنشاء محطات التحلية ضرورياً لمقابلة الزيادة المضطردة في استهلاك الماء.

لقد سحبت مياه الخليج لإرواء معظم المدن السعودية الواقعة في المنطقة الشرقية، كما سحبت المياه إلى الرياض من محطة التحلية في الجبيل. وفي جدة أُنشئت محطة تحلية كمصدر رئيس بجانب مياه عين العزيزية. وكذلك الحال في المدينة المنورة التي تستقي من محطة التحلية في مدينة ينبع، ومكة المكرمة والطائف التي تشرب من محطة التحلية القائمة في الشعيبة على ساحل البحر الأحمر على بعد ١٢٠ كم جنوب غرب مكة. وتقوم في جميع المدن الساحلية على البحر الأحمر محطات تحلية صغيرة تروى سكان مدن مثل ضبا، أملج، الوجه، ينبع، الليث. وتبلغ الطاقة الإجمالية لهذه المحطات قرابة ٤٥٠ مليون غالون يومياً.

٢ - الكهرباء :

لقد حققت برامج توسيع إنتاج الطاقة الكهربائية تقدماً ملموساً خلال هذه الفترة إذ زادت الطاقة المولدة أكثر من ٢٤ ضعفاً بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٥م. فقد ارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية من ١,٨ بليوناً كيلو وات ساعة إلى ٤٤,٥ بليوناً. إن ثمانية أعشار هذه الكمية تغذي المدن السعودية التي زاد استهلاك الفرد فيها من الكهرباء بأكثر من ستة أضعاف، حيث ارتفع من ٢٦٠٠ ك . و . س في عام ١٩٧٠ إلى ١٧٢٠٦ ك . و . س عام ١٩٨٥م. وتقدم الكهرباء إلى

المواطن السعودي بأسعار رمزية تقدر بـ ٠,٠٧ من الريال للمواطن و(٠,٠٥) من الريال للأغراض الصناعية.[١]

٣ - المواصلات والاتصالات :

لقد ارتفعت أطوال الطرق المعبدة بين المدن من ٨٠٠٠ كم عام ١٩٧٠م إلى ٣٠,٠٠٠كم عام ١٩٨٥م وقد أصبح معظم هذه الطرق التي تربط المدن ذا مسارين أو أكثر. وقد ارتفع عدد السيارات من ٦٠,٠٠٠ سيارة عام ١٩٧٠ إلى ٤,١ مليون سيارة عام ١٩٨٥م، منها ما يقرب من ٣,٥ مليون سيارة يمتلكها سكان المدن.[٢]

أما المطارات فتوجد الآن في كافة المدن السعودية دونما استثناء، حيث يشكل النقل الجوي بين المدن وسيلة مواصلات سريعة، نظراً لترامي أجزاء المملكة المختلفة.

وفي سبيل تطوير موانى المملكة ورفع كفاءتها التشغيلية أنشأت الحكومة المؤسسة العامة للموانى عام ١٩٧٦م التي تولت أمر تطوير موانى البلاد. وقد زادت الأرصفة العاملة بالموانى السعودية من ٢٧ رصيفاً عام ١٩٧٥ إلى ١٤٣ رصيفاً عام ١٩٨٥م.

وفي مجال الاتصالات توسعت الخطوط الهاتفية توسعاً كبيراً. إذ ارتفعت خطوط الهاتف من ٢٩,٤ ألف خط عام ١٩٧٠ إلى ٩١٣,٤٠٠ ألف خط عام ١٩٨٥م. وهي في حدود ١,٥ مليون خط في الوقت الحاضر. وقد دخلت في الآونة الأخيرة إلى الخدمة خطوط التلكس والهاتف السيار، وخطوط الفاكسيملي، وجميعها توجد في مختلف المدن السعودية دون استثناء.

٤ - الخدمات الصحية :

ارتفع عدد أسرة المستشفيات وكلها في المدن من ٩٠٣٩ سريراً عام ١٩٧٠م إلى ٣٠,٧٠٧ سريراً عام ١٩٨٥م. وقد قدر عدد المستشفيات الحكومية في مدن المملكة عام ١٩٧٠م بـ ٤٧ مستشفى ارتفعت إلى ١٠٤ مستشفيات.

أما المستشفيات الخاصة فقد ارتفع عددها في نفس الفترة من ٢٧ إلى ٧٣ وتشمل : مستشفيات القطاع الخاص، والحرس الوطني، والقوات المسلحة ويبلغ إجمالي عدد أسرة هذه المستشفيات ما يزيد عن ١٨,٠٠٠ سريرا. وبالرغم من أننا لا نملك إحصاءات حيوية دقيقة إلا أننا نستطيع القول : بأن مستوى الصحة العامة قد ارتفع، وهناك اتجاه نحو هبوط نسبة الوفيات، وتحسن عام في مجالي الطب العلاجي والوقائي في مختلف مدن المملكة.

---

(١) وزارة التخطيط : ١٩٨٦ : ص ٧٨.

(٢) وزارة التخطيط : ١٩٨٦ : ص ٨٢.

٥ - الخدمات التعليمية :

وصل معدل افتتاح المدارس في المدن إلى أكثر من مدرستين يومياً خلال الفترة من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥، وتبلغ نسبة الزيادة السنوية لافتتاح المدارس على مستوى المملكة ١٢,١٪ إذ ارتفع عدد المدارس من ١٣٠٧ مدرسة عام ١٩٧٠ إلى ١٥٢٦٨ مدرسة عام ١٩٨٥م (ابتدائية، متوسطة، ثانوية) وقد زاد عدد المدرسين من ٧٣,٠٠٠ نسمة إلى ١٣٨,٠٠٠ نسمة، وارتفع عدد الطلبة على مستوى المملكة من ٥٤٧,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٠م إلى ٢ مليون طالب وطالبة عام ١٩٨٥م منهم قرابة ٦٥٪ من أبناء المدن.

أما على مستوى التعليم الجامعي فقد أصبح في المملكة خلال هذه الفترة سبع جامعات (جامعة الملك سعود / الرياض / جامعة الامام محمد بن سعود / الرياض، جامعة الملك عبدالعزيز / جدة، جامعة أم القرى / مكة، جامعة الملك فهد/ الظهران، جامعة الملك فيصل/ الدمام، الجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة) تنتشر فروعها في مختلف مدن المملكة، وتحوي في معاهدها ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ طالب وطالبة في مختلف مجالات التعليم الجامعي. بالإضافة إلى العديد من كليات البنات الجامعية في مختلف مدن المملكة.

٦ - الخدمات البلدية :

لقد أصبح لكل مدينة من مدن المملكة مجلس بلدي يشرف على إدارة شؤونها، لا بل تعدى ذلك إلى القرى الأخرى بحيث يبلغ عدد البلديات ما يقرب من ١٥٠ بلدية، تشمل كافة المدن السعودية، وبعض القرى الأخرى التي تخطط الدولة لها، بحيث تصبح في المستقبل نويات لمدن صغيرة مستقبلية.

ومن خلال المخططات الإرشادية والتنفيذية التي تعدها وكالة وزارة الشئون البلدية والقروية لشئون التخطيط أصبحت البلديات تمارس صلاحيات توجيه الإعمار مراقبته، وتخطيط أفضل السبل لامتداد المدينة وتحولها الحضري، وتحديد النطاق العمراني الذي يجب أن تتوسع المدينة خلاله. بالإضافة إلى الأعمال الأخرى المتعلقة بتقديم الخدمات المختلفة للمدينة.

الخلاصة :

إن المدن في الشرق الأوسط عموماً كانت دائماً ولا تزال مركز الثقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ولقد كانت حركات التجارة العالمية بين أوروبا وآسيا وإفريقيا هي المسئولة عن إنتعاش معظم المدن الواقعة على طول هذه الطرق.

لم تكن المملكة استثناء من هذه القاعدة. فتأثير التحضر قوي وملموس عبر كافة العصور التاريخية، حيث كانت المدن تشكل حجر الزاوية، غير أن المدن قد تعرضت لتغير طرق التجارة

العالمية، ثم حدثت في المنطقة تغيرات سياسية ناجمة عن تبدل الحكومات المختلفة، نجم عنه تأثر نمو المدن.

لقد كانت بداية النهضة الحضرية مع بداية تكون المملكة العربية السعودية في أوائل القرن العشرين. وقد مر نمو المدن والمراكز الحضرية بفترات ثلاثة هي :

- مرحلة توحيد المملكة (١٩٠٢ ـ ١٩٣٨م) وأهم سماتها :

١ - صغر حجم المدن وقلة عدد سكانها.
٢ - انخفاض نسبة الحضرية في بداية هذه الفترة إلى ١٠٪ ارتفعت في نهايتها إلى ٢٢٪.
٣ - انخفاض عدد سكان بعض المدن إبان الحرب الأولى وحروب توحيد المملكة، ثم استعادتها لمكانتها في فترة لاحقة.
٤ - كانت معظم المدن محاطة بالأسوار.
٥ - إن مواد البناء كانت المواد التقليدية من الطين أو الحجر.
٦ - عدم توافر الخدمات والمرافق الأساسية في المدن.

- **المرحلة الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٦٩م) امتازت هذه المرحلة بما يلي :**

١ - ظهور مدن جديدة وتوسع المدن القائمة.
٢ - زيادة الاعتمادات المخصصة للتنمية في المدن أثر تدفق البترول في البلاد.
٣ - ارتفاع نسبة الحضرية بحيث وصلت إلى أكثر من ٢٤٪ من بداية الفترة ارتفعت في نهايتها إلى ما يقرب من ٤٠٪.
٤ - زيادة الهجرة من الريف والبادية إلى المدن.
٥ - بدء ظهور تيار الهجرة الوافدة من الخارج.
٦ - إزالة الأسوار وامتداد المدن خارجها، وطغيانها على المناطق المجاورة.
٧ - ظهور واستعمال مواد البناء الجديدة كالحديد والإسمنت المسلح.
٨ - ظهور نمط الشوارع الشبكية، وظهور نمط الفلل والمباني العالية.
٩ - تطويع النسيج العمراني القديم في المدن لاستيعاب الخدمات المختلفة، والتوسع في تقديم مرافق الماء والكهرباء والطرق، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصالات المختلفة.

- **المرحلة الثالثة : (١٩٧٠ ـ ١٩٨٨م) وأهم سماتها :**

١ - الازدهار الاقتصادي في المدن.
٢ - اعتماد مبدأ التخطيط القومي والحضري.
٣ - اعتماد مبدأ التصنيع في المدن.

٤ - زيادة نسبة الحضرية في البلاد بحيث زاد عدد سكان المدن عن ٦٥٪ من مجموع السكان.

٥ - التحول الكبير في أحجام المدن وأعدادها عن الفترة السابقة.

٦ - استمرار تدفق الهجرات الداخلية والخارجية إلى المدن بصورة كبيرة.

٧ - التوسع الأفقي الكبير للمدن مما ساعد على خلخلة الأطراف، وانخفاض الكثافة السكانية فيها، وعدم وصول الخدمات إليها.

٨ - التوسع الرأسي في المناطق المركزية، حيث بدأت تظهر العمارات العالية ذات الأدوار المتعددة.

٩ - توسع الخدمات والمرافق العامة توسعاً يفي بمعظم حاجات المدن.

المراجع العربية

- اهيم، حازم «التطور التاريخي للمدن بالمملكة العربية السعودية»، **مجلة البناء**، العدد انثاني، السنة الاولى، ١٣٩٩هـ، ص ٥٢ ـ ٦٥.
- أبو عياش، **ازمة المدينة العربية**، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.
- الأشعب، خالص، **المدينة العربية** معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٢م.
- آل الشيخ، محمد وآخرون : «**تكوين ووظيفة وتوزيع المستوطنات البشرية بالمملكة العربية سعودية في الماضي والحاضر والمستقبل**» بحث مقدم إلى ندوة المدن السعودية. انتشارها تركيبها الداخلي، المنعقدة بقسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود في الفترة من ٢١ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٣م.
- سون، تماضر محمد والرفاعي، حسين علي : «**التحضر والتغيرات في التركيب الاجتماعي ر ذلك في الجريمة والانحراف**» بحث مقدم إلى المؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية عقود في الرياض من ٢٢ ـ ٢٦ مارس ١٩٨٦م.
- ماد، محمد عبدالله «**نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق**» بحث مقدم الى ندوة المدن السعودية : انتشارها وتركيبها الداخلي المعقودة بقسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود للفترة من ٢١ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٣م.
- حمزة، فؤاد «**قلب جزيرة العرب**» الطبعة الثانية، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ١٩٦٨م.
- الدوري، عبدالعزيز : «**مقدمة في تاريخ صدر الاسلام**» المطبعة الكاثولوكية، بيروت، ١٩٦١م.
- رجب، عمر الفاروق «**المدينة المنورة : اقتصاديات المكان ـ السكان ـ المورفولوجية**» دار الشروق، ١٩٧٩م.
- رجب، عمر الفاروق «**دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية**» دار الشروق، جدة ١٣٩٨هـ.
- رجب، عمر الفاروق «**الحجاز أرضه وسكانه : دراسة ايكولوجية**» دار الشروق، جدة، ١٩٧٩م.
- رفعت باشا، ابراهيم «**مرآة الحرمين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية**» ١٩٢٩م.
- الزركلي، خير الدين «**الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز**» الطبعة الثانية الشركة العامة للطباعة، بيروت، ١٩٧٢م.
- سراج الدين، اسماعيل «المدينة العربية وتراثها الحضاري الاسلامي بين المكونات المادية والمقومات المعنوية» بحث منشور ضمن «**أبحاث من ندوة المدينة العربية : خصائصها وتراثها**

الحضاري والاسلامي» تحرير اسماعيل سراج الدين وسمير صادق، المعهد العربي لانماء المدن، ١٩٨٢م.
- السرياني، محمد محمود «**مكة المكرمة ـ دراسة في تطور النمو الحضري**» نشرة رقم ٨٧ تصدر عن قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، ١٩٨٦م.
- الشريف، عبدالرحمن صادق : «**جغرافية المملكة العربية السعودية**» الجزء الاول، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٢م.
- الشريف، عبدالرحمن صادق : «**مدينة الرياض**»الرياض (بدون تاريخ).
- الصالح، ناصر عبدالله : «**المؤثرات والأنماط الجغرافية للعمارة التقليدية بالمملكة العربية السعودية**»، الطبعة الاولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ.
- العنقري، خالد محمد «انماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية، دراسة في توزيع المرتبة ـ الحجم» بحث مقدم إلى «**ندوة المدن السعودية ـ انتشارها وتركيبها الداخلي**» المعقودة بقسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود للفترة من ٢١ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٣.
- قاضي، عمر عبدالله «**تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية، مجلة البناء**، العدد الثاني، السنة الاولى، ١٣٩٩هـ، ص ٦٦ ـ ٨٧.
- قاضي، عمر عبدالله وابراهيم، حازم حمد : **تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية**» شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض، ١٩٨١م.
- كحالة، عمر رضا «**جغرافية شبه حزيرة العرب**» الطبعة الثانية، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٩٦٤م.
- الكردي، محمد طاهر، «**كتاب التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم**» ج ١، ٢، ٣، ٤ ـ الطبعة الاولى، مكتبة النهضة الحديثة، ١٩٦٥م.
- لجنة الاطلسي الوطني، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، **اطلس السكان للمملكة العربية السعودية**، جامعة الملك سعود، ١٩٨١م.
- المشعبي، عمر عوض، تجارب عالمية : التخطيط الاقليمي في المملكة العربية السعودية، **مجلة البلديات**، العدد ١٢ السنة الثالثة، ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ ص(١٤ ـ ٢١).
- مصيلحي، فتحي محمد : «**شخصية المدينة السعودية**» دار الاصلاح، الدمام، ١٩٨٤م.
- المطري، سيد خالد، «**التوزيع الجغرافي للمدن السعودية**» بحث مقدم إلى ندوة المدن السعودية : انتشارها وتركيبها الداخلي المعقودة بقسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود للفترة من ٢١ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٣م.
- المطري، سيد خالد : «أثر الصناعة على نمو المدن بالمملكة العربية السعودية» من ابحاث **الندوة الثالثة لاقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية**» التي عقدت بقسم الجغرافيا بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية من ١٧ ـ ١٩ مارس ١٩٨٧م.

- المعهد العربي لانماء المدن «**أبحاث من ندوة المدينة العربية : خصائصها وتراثها الحضاري والاسلامي**» تحرير اسماعيل سراج الدين وسمير صادق، ١٩٨٢م.
- مكي، محمد شوقي «التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية» بحث مقدم إلى **ندوة المدن السعودية : انتشارها وتركيبها الداخلي**، المعقودة بقسم الجغرافيا جامعة الملك سعود للفترة من ٢١ ـ ٢٣ مارس ١٩٨٣م.
- الهذلول، صالح «نمو وتطور المحيط العمراني المعاصر في المملكة العربية السعودية» بحث مقدم الى **المؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية** المنعقد في الرياض من ٢٢ ـ ٢٦ مارس ١٩٨٦م.
- وزارة التخطيط : **خطة التنمية الاولى** (١٣٩٠ ـ ١٣٩٥هـ) الرياض، ١٣٩٠هـ.
- وزارة التخطيط : **خطة التنمية الثانية** (١٣٩٥ ـ ١٤٠٠هـ)، الرياض، ١٣٩٥هـ.
- وزارة التخطيط : **خطة التنمية الثالثة** (١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ)، الرياض، ١٤٠٠هـ.
- وزارة التخطيط : **خطة التنمية الرابعة** (١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ)، الرياض، ١٤٠٥هـ.
- وزارة التخطيط : **منجزات خطط التنمية**، حقائق وارقام، الرياض، ١٩٨٦م.
- وزارة الداخلية، وكالة شئون البلديات ، **مخطط المنطقة الغربية، الهيكل الاقليمي**، اعداد روبرت ماثيو، ١٩٧٢م.
- وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، **منطقة حائل : مخطط التنمية الشامل** تقرير رقم (٢)، المجلد الثاني مشروع ٢١٠، اعداد CHM_2Hill ١٩٨٣م.
- وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، الرياض، **المخطط الرئيسي التنفيذي**، تقرير رقم (٦) المجلد الخامس اعداد شركة ست انترناشيونال / سيدس، ١٩٧٩م.
- وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن : **الطائف : المخططات الرئيسية التنفيذية**، تقرير رقم (٥) أ، ب، مشروع ٢٠٥، اعداد شبير بلان كوشك، ١٣٩٩هـ.
- وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن : **المدينة المنورة، المخطط الرئيسي التنفيذي** ٥ ـ ١ مشروع ٢٠٢ اعداد (مصلي، شاكر، منديلي) ١٤٠٠هـ.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، دائرة الاحصاءات العامة **الكتاب الاحصائي السنوي** من ١٩٦٥ ـ ١٩٨٣م.
- وزارة المعارف، ادارة المتاحف بالمملكة العربية السعودية، **دليل متحف الاثار والتراث الشعبي**، الرياض.
- وهبه، حافظ «**جزيرة العرب في القرن العشرن**» الطبعة الخامسة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

المراجع الأجنبية

- Anderson, G. «A Frame work for Analyzing Historical Evidence and For Explanning Changing Urbanization Trends in the Eastern Province». A paper Submitted to the Symposium on **«Saudi Cities : its Growth and Internal Structure»** Held in the Geography Department, King Saud University, Ryiad, 21 - 23 March, 1983.
- Beaumont, P. & Blake, G.H., & Wagstaff, J.M., **«The Middle East, A Geographical Study»,** John Wiley & Sons Ltd., 1976.
- Clarke, J., «Contemporary Urban Growth in the Middle East». in Clarke, J. and Bowen - Jones, H. (edit) **«Change and Development in the Middle East»** Methuen, London, 1981 PP. 154 - 170.
- Fisher, W.B., **«The Middle East - A Physical Social and Regional Geography»** Methuan and Co. Ltd., London, 1971.
- Hill, A.G., «Population Growth in the Middle East Since 1975 with special reference to the Arab Countries of West Asia. «In Clarke ,J. and Bowen Jones (ed.) **«Change and Development in the Middle East.** Methuen, London, 1981 PP. 130 - 154.
- Kilincaslan, I., «The Growth of Dammam Metropolitan Area, «A paper Submitted to the Symposium on, **«Saudi Cities : its Growth and Internal Structure»,** Held in the Geography Department, King Saud University, Riyad, 21 - 23 March, 1983.
- Lipsky, G.A., **«Saudi Arabia, its People, its Society, its Culture,** Haraf Press, New Haven, 1959.
- McGregor, R. «Saudi Arabia : population and the Making of a Modern State. «In Clarke J.I., and Fisher, W.B., (edit) **Population of the Middle East and North Africa,** University of London Press, London, 1972.
- Nyrop R., and Others, **«Area handbook for Saudi Arabia»,** Third edition, U,S. Government Printing office, 1977.
- Twitchell, K. S., **«Saudi Arabia, with an account of the Development of its Resources»,** Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1947.

- Uresery, D., and Al - Homaid, N., «Spatial and Environmental changes over Twenty years : Qatif Oasis village in the Eastern Province, «A paper Submitted to the Symposium on **«Saudi Cities : Its growth and Internal Structure»**, Held in the Geography Department, King Saud University, Riyad, 21 - 23 March, 1983.